دور السياسة المالية فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى

كريمه محمد الحسينى(*)

مستخلص البحث

يمكن للسياسة المالية بإستخدام أدواتها أن تقود اقتصاديات الدول – خاصة النامية منها – إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادى ، على أن تتسم تلك السياسة بالمرونة وتنتهج اللامركزية لتتمكن من التأثير فى النشاط الإقتصادى بفاعلية ، فتتمكن من تعبئة موارد مالية ضخمة تسخر لزيادة الإنتاج وزيادة الدخل والتوزيع العادل للدخول والعمل على إستقرار الأسعار ... إلخ . ومن ثم تحقيق الإستقرار الإقتصادى .

وقد تناولت تلك الدراسة مفهوم كل من السياسة المالية والإستقرار الإقتصادى ، ثم السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادى ، وأخيراً مدى فاعلية السياسة المالية فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر .

وقد انتهت الدراسة إلى أن تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر يستلزم إنهاء سيطرة كل من الدعم والأجور وخدمة الدين العام وجميعها تشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة . كما يجب التنسيق بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة عند تغيير سعر الصرف لأن السياسة المالية يمكنها دعم الجنيه المصرى عن طريق دعم الإنتاج المحلى وتقليل الإستيراد فى مقابل زيادة الصادرات.

(*) أستاذ الإقتصاد المساعد – كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان .

Abstract

Fiscal Policy by using its tools can Lead to economic stability of all Countries, especially developing onces, This Policy should be Flexible and decentralized so that it can effectively influence economic activity. Accordingly, it will be able to mobilize huge Financial resources that will be directed to increase the production, increase income, achieve Fair distribution of incomes, and stabilize prices, … etc. There by achieving economic stability.

This study has examined the concept of fiscal policy and economic stability, then Fiscal policy as ameans to achieve economic stability, and finally the effectiveness of fiscal policy in achieving economic stability in Egypt.

This study concluded that achieving economic Stability in Egypt to requires and control of both subsidies and wages, and the public debt servicies all of which Constitute a large Proportion of the public budget. Fiscal policy and Monetery policy should also be coordinated especially when exchange rate changes because fiscal policy can support the Egyptian pound by supporting domestic production, and redacing imports in exchange for increased exports.

مقدمة

تواجه الدول النامية ومنها مصر مشكلات عديدة تتعلق بكيفية تخصيص الموارد العامة النادرة على أوجه الانفاق المختلفة ، وذلك بما يحقق الأهداف الرئيسية للسياسة المالية والتى تتمثل فى : إعادة تخصيص الموارد ، والعدالة فى توزيع الدخل ، وتحقيق التنمية الإقتصادية ، وأخيراً تحقيق الإستقرار الإقتصادى.

ويوضح هيكل الموازنة العامة فى مصر إرتفاع نسبة الإنفاق العام على بنود تتسم بالتفاقم (الأجور والدعم ومدفوعات الفوائد) . ومن ناحية أخرى فإن إرتفاع العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة وما يرتبط بها من تفاقم فى مستوى الدين العام (المحلى والخارجى) ، يُعَّد من أهم المشكلات المالية التى تواجه الإقتصاد المصرى وتهدد قدرته على تحقيق الإستقرار الإقتصادى .

فالسياسة المالية بفضل ما تملكه من أدوات متعددة ، تحتل مكانة هامة بين السياسات الإقتصادية الأخرى ، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر فى تحقيق الأهداف المتعددة التى ينشدها الإقتصاد القومى ، وذلك من خلال التأثير على مستويات الدخل القومى والعمالة وكافة الجوانب الإقتصادية والاجتماعية . ولا يعنى ذلك أن تعمل السياسة المالية منفردة ومنعزلة عن بقية السياسات الأخرى، وإنما تتوقف فاعليتها فى تحقيق أهدافها على مدى وجود التناسق بينها وبين السياسات الإقتصادية الأخرى .

وبالتالى أصبح من واجب الدولة أن تتدخل فى توجيه الإقتصاد القومى فى كافة نواحيه . وبسبب هذا التطور الذى لحق بطبيعة دور الدولة فى الحياة الإقتصادية والاجتماعية أصبحت السياسة المالية هى الأخرى تلعب دوراً هاماً فى تحقيق أهداف الإقتصاد القومى ومن أهمها تحقيق الإستقرار الإقتصادى .

وللتعرف على دور السياسة المالية فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى . سوف نتناول مفهوم كل من السياسة المالية والإستقرار الإقتصادى ، ثم السياسة المالية كوسيلة رئيسية لتحقيق الإستقرار الإقتصادى ، ثم مدى فاعلية السياسة المالية فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر .

وسوف نخصص لكل منها مبحثاً على حدة .

المبحث الأول

مفهوم كل من السياسة المالية والإستقرار الإقتصادى

سوف نتناول ماهية السياسة المالية وتطورها ، ثم ماهية الإستقرار الإقتصادى وعوائق تحقيقه .

١/١ ماهية السياسة المالية وتطورها .

١/١/١- ماهية السياسة المالية :

لقد عرف البروفسيور الأمريكى ألفن هـ . هانسن السياسة المالية بأنها « إستغلال الإيراد والإنفاق وبرامج الدين لتحقيق مستويات عليا من الناتج الإجمالى ولمنع التضخم »([١]) . كما تعرف السياسة المالية أيضاً بأنها « إستخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات من أجل مواجهة مسئولياتها فى تحقيق الأهداف الإقتصادية المختلفة وفى مقدمتها الإستقرار الإقتصادى»([٢]) .

وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف السياسة المالية بأنها « برنامج تضعه الدولة لإستخدام إيراداتها ونفقاتها لإحداث الآثار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية على كافة مقوماتها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية المختلفة وفى مقدمتها الإستقرار الإقتصادى والتنمية المستدامة»([٣]) .

٢/١/١- تطور السياسة المالية :

([١]) Hansen (Alvin h.), Fiscal policg and business cycles, w.w. Norton & Company Imc., New York, 1941, p. 8.

([٢]) د. أحمد جامع ، النظرية الإقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٤٢٩ .

([٣]) التنمية المستدامة هى (كل ما يستجيب إلى متطلبات الأجيال الحالية دون التعرض لمقدرات الأجيال القادمة للإستجابة إلى حاجياتهم الخاصة) .
يراجع فى ذلك :-
د. حازم الببلاوى ، «دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى» ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١٤ .

وقد تطورت السياسة المالية من الشكل التقليدى إلى الشكل الحديث .

أولاً : السياسة المالية التقليدية :

بدت معالم النظام المالى للدولة أكثر تحديداً وإنضباطاً خاصة مع ظهور الفكر الكلاسيكى والمالية التقليدية ، حيث يتمحور هذا الفكر حول درجة تدخل الدولة فى الإقتصاد([1]). ثم ظهرت إتجاهات فكرية عديدة بدأت بالفكر التجارى الذى نادى بضرورة قوة الدولة وثراؤها لتحقيق أكبر فائض ممكن فى الميزان التجارى([2]). ثم ظهور الفكر الطبيعى والذى يهتم بدراسة الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعى ، فالزراعة هى المصدر الوحيد للثروة أو للناتج الصافى وبالتالى تركز السياسة المالية لديهم على فرض ضريبة وحيدة على الأرض([3]) . ثم ظهور **الفكر الرأسمالى التقليدى** والذى بدأ مع آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) من خلال كتابة ثروة الأمم ، والذى بُنَّى على أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الإقتصادى، والمصلحة العامة ما هى إلا تعبير عن مجموع المصالح الفردية . ثم ظهور **الفكر الكلاسيكى** ، ومن أهم ملامح السياسة المالية للكلاسيك التضيق من دور الدولة وقصرها على الدفاع الخارجى والأمن الداخلى وفيما عدا ذلك تترك الدولة الأفراد أحراراً ليسعوا وراء مصالحهم الخاصة بطريقتهم الأنفع لهم بشكل فردى أو جماعى([4]) ، كما أن التوازن السنوى للميزانية يعد قاعدة يجب إحترامها تماماً . ثم ظهور **مذهب**

([1]) د. عبد الستار عبد الحميد سلمى ، « حدود تدخل الدولة فى المجال الإقتصادى فى ظل إقتصاد السوق » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٨ .

([2]) د. حازم الببلاوى ، « دور الدولة فى الإقتصاد » ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٩٨ .

([3]) د. إسماعيل عبد الرحيم شلبى ، « الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وموقف المنهج الإسلامى منها » ، دار ناس للطباعة ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٢٢ – ص٢٣ .

([4]) Smith, Peter, and Jacklin Wahab, « The Role of Public Finance in Economic Development », An Empirical Investigation, Economic Research Forum, working Paper No. 9508 , 1994, P. 1.

النيوكلاسيك بتقديم أفكار جديدة ومتجددة بدراسة السياسة المالية الحديثة عن طريق دراسة جانب الطلب الذى يحكمه رغبات الأفراد وجانب العرض والذى يعكسه الموارد الإقتصادية النادرة .

ثانياً : السياسة المالية الحديثة :

يمكن القول أن السياسة المالية الحديثة هى خلاصة ما تمخض عنه ذلك الصراع المحتدم بين المذهبين الإشتراكى والرأسمالى ، وذلك على النحو التالى:-

أ- السياسة المالية الإشتراكية :-

ويرجع الفضل إلى تلك السياسة إلى إسهامات كل من كارل ماركس وفريدرك إنجلز . وتهتم المالية العامة الإشتراكية بالعلاقات الإقتصادية التى يتم على أساسها توفير الموارد وفقاً لخطة قومية لتوزيع الناتج الإجتماعى والدخل القومى النقدى لمواجهة متطلبات الإنتاج والاستثمار القومى وغيرها من الحاجات الجماعية([1]) . وتقوم الخطة القومية على الطابع الإلزامى وفق بعض الأمور التى تتخذ طابع توجيهى غير ملزم تتمثل فى التأثير على مستويات الأسعار والدخول الموزعة وفرض الضرائب والتمييز بين مستويات الأجور([2]) . ويعنى ذلك أن السياسة المالية الإشتراكية تركز أكثر على جانب العرض وتهمل كثيراً جانب الطلب .

ب- السياسة المالية الكينزية :

يرى كينز أن الدولة يجب أن تتدخل فى الشأن الإقتصادى بهدف تحقيق التوازن الإقتصادى الكلى ، بحيث تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل القومى بزيادة الضرائب التصاعدية ، وإستخدام حصيلتها فى منح إعانات ، وتقديم خدمات مجانية للأفراد خاصة الفقراء ذوى الميل إلى الإستهلاك([3]) . كما تتدخل الدولة لضبط

([1]) د. سعيد النجار ، « نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادى » ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٢٥ .
([2]) د. أحمد حلمى عبد اللطيف ، « وظيفة الدولة فى الإقتصاد المعاصر » ، رسالة دكتوراه ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٥١ .
([3]) د. زينب حسن عوض الله ، «مبادىء علم الإقتصاد» ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص٢٤٥ .

التضخم بتقليل الإنفاق الحكومى وزيادة الضرائب كما يمكنها تنشيط الطلب على الإستثمار بإنشاء بعض المشروعات ، كما تستطيع الدولة تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المنتجين على الإقتراض للقيام باستثمارات جديدة ومواجهة الإحتكار ببعض الإجراءات التشريعية أو الجمركية([1]) .

ويعنى ذلك أن كينز يرى أن الدولة يمكنها إنتهاج سياسة مالية متدخلة من خلال مرحلتين([2]) : الأولى منها : هى السياسة المالية المحضرة ، وبمقتضاها أن سلطات الدولة يمكنها تنفيذ برامج تقتضى إنفاق مبالغ طائلة على نطاق واسع ويتم تمويلها بالإقتراض ، وبالتالى إعطاء الدفعة الأولى للإقتصاد القومى حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده إعتماداً على قوته الذاتية . والثانية منها : هى السياسة المالية التعويضية ، وبمقتضاها أنه يجب على سلطات الدولة مراعاة حالة الإقتصاد عند إعداد الإنفاق الحكومى ، ففى حالة وجود إنخفاض حاد فى الإنفاق الخاص يجب أن يزداد الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو الجمع بين الوسيلتين ، وأما فى حالة زيادة الإنفاق الخاص فيجب أن يقل الانفاق الحكومى أو تزيد الضرائب أو يتم الجمع بين الوسيلتين([3]) .

٢/١- ماهية الإستقرار الإقتصادى وعوائق تحقيقه :

١/٢/١- ماهية الإستقرار الإقتصادى :

عرف صندوق النقد الدولى الإستقرار الإقتصادى بأنه « الوضعية التى تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات إقتصادية خاصة بالنشاط الإقتصادى وأسعار

([1]) د. عاطف وليم إندراوس ، « الإقتصاد المالى العام فى ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة » ، دار الفكر الجامعى الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص٧ – ص١١ .

([2]) د. السيد عطية عبد الواحد ، «مبادىء وإقتصاديات النفقات العامة» ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص٨٣ .

([3]) د. عاطف وليم إندراوس ، « الإقتصاد المالى العام فى ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة » ، مرجع سابق ، ص١٢ .

الصرف والفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال مما يمكن الدول من جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الإقتصادى»([1]) .

ويمكن القول أن العمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادى للدولة يجب أن يتم بالاعتماد على المبادىء الأساسية فى المالية التعويضية والسماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الإقتصادية المختلفة سواء فى حالة الكساد أو الرواج([2]) .

٢/٢/١- عوائق تحقيق الإستقرار الإقتصادى :

إن تحقيق الإستقرار الإقتصادى قد يصطدم بعوائق كثيرة إقتصادية وإجتماعية وثقافية وإدارية وسياسية ومن العوائق أيضاً طبيعة العلاقات الدولية ونسبة المكون المادى والبشرى للدولة وسياساتها المتبعة . وتتمثل عوائق تحقيق الإستقرار الإقتصادى فيما يلى :-

أولاً : عدم تنويع مصادر الدخل :

ويعنى إعتماد الدولة على مصدر واحد أو أثنين على الأكثر كالزراعة أو التجارة أو الخدمات وذلك فى تحقيق معظم دخلها القومى . وهذا المصدر قد لايكون الوحيد ولكنه يمثل النسبة العظمى من الدخل القومى ، ولذلك نجد الدولة مضطرة إلى الإعتماد كثيراً على الخارج للحصول على ما تحتاجه من سلع وتقوم بتصدير منتجات زراعية أو مواد خام كالنفط . وهذا يمثل خطراً على إقتصاد تلك الدول ، لأن إعتماد صادراتها على منتج واحد يجعل دخلها القومى عرضة للتقلبات التى تحدث فى السوق العالمى بالنسبة للعرض والطلب ، هذا إلى جانب أن السوق العالمى للمواد الأولية خاصة النفط يتأثر كثيراً بالأزمات السياسية الداخلية ، بالإضافة إلى ذلك فإن عرض المواد الأولية

([1]) د. سلوى سليمان ، «السياسة الإقتصادية» ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، ص١٦٢ .

([2]) Joseph E. Stiglitz , Jose Antonio Ocampo & Others , « Stability With Growth », Oxford University, 2006, P. 25.

غير المرن تكون استجابته ضئيلة للتغيرات التى تطرأ على الأسعار([1]) .

كما أن معظم الدول الصناعية تسعى إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى أو الدخول فى تكتلات إقتصادية ، هذا إلى جانب تدهور معدل التبادل التجارى للدول المتخلفة فى مواجهة الدول المتقدمة ، وذلك نظراً لإرتفاع معدل أسعار المنتجات الصناعية بنسبة أكبر كثيراً من معدل ارتفاع أسعار المواد الأولية([2]).

ثانياً – عشوائية الزيادة السكانية :

يزداد معدل نمو سكان العالم فى العصر الحديث بشكل كبير . وتشير تقديرات البنك الدولى إلى أن أكثر من ٨٥% من نمو السكان موجود فى الدول الفقيرة وأن النسبة الضئيلة المتبقية موجود فى الدول المتقدمة([3]) .

وترجع عشوائية الزيادة السكانية إلى كل من غياب عدالة التوزيع وعشوائية إدارة الزيادة السكانية . فبالنسبة لغياب عدالة التوزيع نجد أن هناك دول بها مجاعات وقحط وأخرى تُلقِى بالحبوب فى المحيطات للحفاظ على إرتفاع أسعارها . أما بالنسبة لعشوائية إدارة الزيادة السكانية فالزيادة العشوائية للسكان الغير مخططة والتى لا تدار بشكل جيد ستكون بلا شك مصدر تهديد دااام للإستقرار الإقتصادى وتعيق تحقيقه ، لأنها سوف تواجه إنخفاض الناتج القومى الإجمالى وتهدد العمالة الكاملة وتفرز بطالة هيكلية وموسمية يصعب معالجتها . ولذلك فإن الدول إذا ما سعت إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية فيما يخص الاستثمار والإدخار ، فإنها

([1]) د. حمدى أحمد العنانى ، « إقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة فى إتجاهات الإصلاح المالى والإقتصادى » ، الجزء الأول – الإطار النظرى ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٢ ، ص٤١ – ص٤٣ .

([2]) د. محمد حافظ الرهوان ، «مبادىء علم الإقتصاد» ، دار أبو المجد ، ٢٠٠٨ ، ص٢١ .

([3]) جون ل . سايتنز ، «السياسات التنموية – مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية» ، ترجمة د. سمير حمارنة ، ١٩٩٠ ، ص٣٠ .

ملزمة – لزيادة مردود تلك القدرات – أن ترتقى بقدراتها التنظيمية والإدارية وأن تزيد إستثماراتها فى الأفراد بإعتبارهم حجر الزاوية فى العملية الإنتاجية .

ثالثاً : غياب تنظيم الحق فى الحصول على المعلومات :

يُعَّد غياب تنظيم الحق فى الحصول على المعلومات من أهم الأسباب الرئيسية لعدم عدالة توزيع الدخول وسوء إستغلال الموارد الإقتصادية مما يؤثر بشكل سلبى على كل من : فرص الحصول على إستثمارات أجنبية جادة ، والتخطيط الإستراتيجى الهادف ، والرقابة بكافة أنواعها ، ومكافحة الفساد . ويتطلب تنظيم الحق فى الحصول على معلومات ضرورة توافر نصوص دستورية وقانونية وجهاز قومى مستقل إدارياً ومالياً عن أجهزة الدولة ، والأهم توافر الثقافة المجتمعية المؤمنة بهذا الحق وأهميته([1]) .

رابعاً : غياب المنهج المنظومى :

يعتبر المنهج المنظومى إطاراً أو طريقة تحليلية ونظامية للتخطيط تمكن من التقدم نحو تحقيق الأهداف السابق تحديدها وتتعدد تطبيقاته فى شتى مناحى الحياة وعلى كافة المستويات المحلية والأقليمية والدولية([2]) . وغياب المنهج المنظومى يحول دون التقدم نحو تحقيق الإستقرار الإقتصادى وعدم التعاون بين الأجهزة المختلفة للدولة أو التنازع فى الاختصاص فيما بينها .

خامساً : عدم فاعلية السياسة النقدية :

تتمثل فاعلية السياسة النقدية فى قدرتها على ضبط المعروض النقدى بالزيادة أو بالنقصان لكى تتمكن السلطة الحاكمة من تحقيق الإستقرار الاقتصادى . ويتم ذلك بالتعاون مع البنك المركزى بإستخدام أدواته المتعددة (عمليات السوق المفتوح ، سياسة

([1]) نهلة محمد عرفة ، « دور السياسة المالية فى الإرتقاء بالتعليم الجامعى فى مصر فى ضوء معايير الجودة الشاملة» ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص٥٤ .

([2]) د. عبد الله الصعيدى ، «علم المالية العامة» ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٣٠١ – ص٣٠٢ .

الاحتياطى النقدى ، سياسة سعر الخصم)([1]).

([1]) د. السيد عطية عبد الواحد ، «الإتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر» ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر ، ص٣٢ – ص٣٧ .
- د. أحمد جمال الدين موسى ، «النظريات والنظم النقدية والمصرفية» ، ٢٠٠٣ ، بدون ناشر ، ص١٨ – ص١٩ .

المبحث الثانى
السياسة المالية كوسيلة رئيسية لتحقيق
الإستقرار الإقتصادى

إن السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادى لا تعمل منفردة لتحقيق هذا الهدف ، فهى قد تتداخل أو تتشابك أو تتكامل مع السياسات النقدية بحيث لا تعمل كل منهما بمعزل عن الأخرى . لذلك فإن السياسة المالية تعتبر واحدة من أهم الوسائل التى تساعد على تحقيق الإستقرار الإقتصادى . وسوف نتناول كل من أدوات السياسة ووسائل تحقيق الإستقرار الإقتصادى .

١/٢- أدوات السياسة المالية وأهدافها :

سوف يتم تناول كل من أدوات السياسة المالية (النفقات العامة – الإيرادات العامة)، مع تناول الآثار المالية والإقتصادية لتلك الأدوات ، ثم أهداف أدوات السياسة المالية .

١/١/٢- أدوات السياسة المالية :

للسياسة المالية أدوات تعمل من خلالها، هى النفقات العامة والإيرادات العامة .

أولاً : النفقات العامة وآثارها المالية والإقتصادية :

يتوقف حجم وطبيعة الإنفاق العام على عدة عوامل أهمها : طبيعة دور الدولة وفلسفة الحكم التى تتمحور بين الحرية أو التدخل ، وبعض الإعتبارات الإقتصادية مثل : تحقيق النفع العام وكيفية إشباع الحاجات ، وحجم الدخل القومى الذى يعتمد على الإمكانيات الإنتاجية ، فضلاً عن عدة قواعد مثل ضغط تكاليف

المرافق العامة وتعظيم النفع العام([1]) .

ونظراً للدور الفاعل والمؤثر للإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية ، فسوف نتناول الآثار المالية والآثار الإقتصادية للإنفاق العام([2]) .

أ- الآثار المالية للانفاق العام :

للانفاق العام آثار مالية على كل من الدورة الإقتصادية ومستوى الدخل القومى .

١- الآثار المالية للإنفاق العام على الدورة الإقتصادية :

ويظهر ذلك فى كل من حالة الرواج وحالة الكساد([3]) . ففى **حالة الرواج** يجب أن تُدفع السياسة المالية دفعاً نحو سحب جزء من السيولة من السوق ، لتتمكن من إطالة فترة الرواج مما يستلزم تخفيض الإنفاق ، أو البدء فى إنشاء مشاريع كبرى يستغرق إنشاؤها عدة سنوات ، أو التوسع فى طرح سندات حكومية بفائدة أعلى مما هو سائد فى السوق ، أو خفض المشتريات الحكومية . أما فى **حالة الكساد** فإن السياسة المالية تُدفع نحو التدخل لزيادة الطلب الكلى بإتخاذ عدة إجراءات مثل زيادة المدفوعات التمويلية مما يؤدى إلى زيادة الإستهلاك وبالتالى زيادة الإنتاجية لتغطية إحتياجات السوق ، وعلى الدولة التوقف عن تنفيذ المشروعات الكبرى ، والعمل على تنفيذ المشروعات كثيفة العمالة لتخفيض معدل البطالة ، والعمل على زيادة قدرة الفئات محدودة الدخل على الاستهلاك ، وتشجيع الأغنياء على الإستثمار فى المشاريع الإنتاجية([4]) .

([1]) د. باهر عتلم ، ود. سامى السيد ، «المالية العامة ودور القطاع العام فى تحقيق الرفاهية الإقتصادية» ، ص١١٧ .
([2]) د. باهر عتلم ، ود. سامى السيد ، مرجع سابق ، ص٩٣ – ص١٠٠ .
([3]) بارى سيجل ، «النقود والبنوك والإقتصاد» ، الطبعة العربية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص٥٢٠ .
([4]) د. أحمد جامع ، «النظرية الإقتصادية» ، مرجع سابق ، ص٤١٥ .

٢- الآثار المالية للانفاق العام على مستوى الدخل القومى :

نجد أنه فى حالة إنخفاض مستوى الدخل القومى يجب أن تتدخل الدولة للتأثير فى مكونات الطلب الفعلى([١])، وزيادة مستوى الانفاق العام لتعويض قصور الطلب الخاص فيزيد الطلب الفعلى الإجمالى. والوصول إلى حجم انفاق ملائم للتشغيل الكامل تكوَّن بفعل أثرى المضاعف والمعجل .

ب- الآثار الإقتصادية للإنفاق العام :

للإنفاق العام أثار إقتصادية على كل من الإنتاج وإعادة توزيع الدخل .

١- الآثار الإقتصادية للإنفاق العام على الإنتاج :

يقتضى البحث فى ذلك أن نفرق بين آثار الإنفاق العام فى صورة إعانات إقتصادية وبين آثار الإنفاق العام فى صورة نفقات اجتماعية .

- الإنفاق العام فى صورة إعانات إقتصادية :

تستخدم الإعانات الإقتصادية بهدف تثبيت الأسعار ومكافحة التضخم . ولأهمية هذه الإعانات فى تنفيذ السياسات الإقتصادية للدولة ، فقد إستخدمت لدعم المشروعات الخاصة والعامة. ويتوقف أثارها على طريقة تخصيصها([٢]) . وقد تكون تلك الإعانات عقبة فى سبيل تنمية الناتج القومى إذا كانت إعانات تحويلية تهدف إلى المحافظة على إستمرار بعض المشروعات فى الإنتاج رغم عدم كفاءتها . أما إذا كانت تلك الإعانات بهدف تزويد المشروعات بالمعدات الحديثة أو تحويلها إلى فروع إنتاج لازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية ، فإن تلك الإعانات تساهم فى تنمية الناتج القومى لأنها تعبير عن الاستغلال الجيد للموارد المتاحة([٣]) .

- الإنفاق العام فى صورة نفقات إجتماعية :

([١]) يتكون الطلب الفعلى من كل من الطلب الخاص والطلب العام على أموال الإستهلاك وأموال الإستثمار .
([٢]) د. عاطف صدقى ، د. محمد الرزاز ، «المالية العامة» ، مرجع سابق ، ص١٠٧ .
([٣]) د. محمد البنا ، « إقتصاديات المالية العامة – مدخل حديث » ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص٣٠٣ .

تستهدف النفقات الإجتماعية تحسين مستوى معيشة السكان ، لأنها تساهم فى زيادة إنتاجية العمل بشكل غير مباشر وبالتالى زيادة الناتج القومى . فنفقات الصحة أو التعليم مثلاً تزيد من فاعلية مجهود العامل . وتُمنح النفقات الاجتماعية فى شكل نقدى للشرائح الغير قادرة على العمل مثل المسنين ، مما يؤدى إلى زيادة الإنفاق على الإستهلاك للسلع ذات السعر المنخفض فيزيد الإنتاج لتلبية زيادة الإستهلاك . كما تمنح النفقات الاجتماعية فى شكل عينى لبناء مساكن للفقراء ، مما يؤدى إلى الاهتمام بسوق العقارات وتطويره والاهتمام بالصناعات المغذية له فيرتفع الناتج القومى([1]).

٢- الآثار الإقتصادية للانفاق العام على إعادة توزيع الدخل القومى :

تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة بسحب جزء من القوة الشرائية للطبقات ذات الدخول المرتفعة بواسطة الضرائب وغيرها ، ثم تقوم بتقديم هذه القوة الشرائية إلى الطبقات ذات الدخول المنخفضة فى صورة منافع أو خدمات مجانية أو خدمات باسعار أقل من سعر التكلفة أو فى صورة إعانات أو منح([2]).

وعند مرحلة معينة يجب الحد من سياسات إعادة توزيع الدخول حتى لا يدخل الإقتصاد القومى فى دائرة التضخم ، لأن الاعتماد على زيادة الضرائب بدرجة مغالى فيها سوف يدفع المنتجين إلى إلقاء عبئهم الضريبى على المستهلكين فيؤدى ذلك إلى إرتفاع الأثمان([3]) . ومن ناحية أخرى تؤدى سياسات إعادة التوزيع غير المنضبطة إلى الخفض

([1]) د. حامد عبد الحميد دراز ، « مبادىء المالية العامة » ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠٣ – ص٢٠٦ .
([2]) د. محمد صديق نفادى ، « قياس أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادى فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٤٥٥ – ٤٥٦ م يوليو – أكتوبر ، ١٩٩٩ ، ص٨٨ .
([3]) د. باهر عتلم ، د. سامى السيد ، «المالية العامة» ، مرجع سابق ، ص١٦٢ .

التدريجى للدخول المرتفعة وزيادة محدودة فى الدخول المنخفضة ، فيقل الإدخار الكلى ويزيد الاستهلاك الكلى ويحدث التضخم . كما أن زيادة الضرائب على الطبقات الغنية بدرجة كبيرة تقلل من رغبتهم وحماسهم للعمل والإدخار والاستثمار ، فينخفض الناتج القومى . ولذلك يجب أن توازن سياسات إعادة توزيع الدخل بين الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية لكى تحقق هدفها الساعى إلى تقليل الفوارق الحادة بين طبقات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية([1]) .

ثانياً : الإيرادات العامة :

من أهم الإيرادات العامة التى سيتم تناولها هما الضرائب والدين العام ولا يعنى هذا أنهما مصدراً للإيرادات العامة دون غيرهما ، فهناك إلى جانبيهما مصادر أخرى للإيرادات العامة كالدومين الخاص والرسوم والإصدار النقدى . إلا أن كل من الضرائب والدين العامن تمكنا الدولة من تدبير موارد مالية ضخمة .

أ- الضرائب وآثارها المالية والإقتصادية :

تعتبر الضرائب أحد أهم مصادر الإيرادات العامة فى كل النظم الإقتصادية ، وعادة يثير فرضها وتنظيمها تحديات عديدة تواجه الإدارة الضريبية من جهة والممولين من جهة أخرى . وتلتزم الدولة وهى بصدد فرض الضريبة بعدة قواعد وأسس مثل قاعدة عدالة الضريبة ، وقاعدة اليقين ، وقاعدة الملائمة ، وقاعدة الإقتصاد فى نفقات الجباية([2]) .

١- الآثار المالية للضرائب :

تستخدم الحكومة الضرائب للتأثير فى الظروف الإقتصادية التى تمر بها

([1]) John Loizides & George Vam Voukas, « Government Expenditure and Economic Growth : Evidence From Trivariate Casuality Testing », Journal of Applied Economics , Vol. V III, No, 1, May 2005, p. 125.

([2]) إسراء عادل الحسينى ، « العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الإقتصادى – دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصرى » ، رسالة دكتوراه ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٤٤ .

البلاد ، بهدف ضبط مستوى الدخل القومى خاصة فى فترات الكساد والرواج .

ففى فترات الكساد تهدف الضريبة إلى رفع مستوى الطلب الفعلى على سلع الإستهلاك وسلع الإستثمار ، وبالتالى يتم تخفيض الضريبة مما يؤدى إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب على أموال الإستهلاك([1]) . كما تشجع الدولة الإستثمار بخفضها للضرائب على الأرباح بصفة عامة أو خفضها بنسب متفاوتة لتشجيع أنشطة بعينها ، كما تستخدم الضرائب أيضاً لتمويل الإستثمارات العامة أو منح قروض وإعانات للمشروعات الخاصة([2]).

أما فى **فترات الرواج** فتستخدم الضريبة لإحداث بعض الآثار الإنكماشية ، وذلك بخفض الطلب الفعلى حتى يتم الوصول إلى مرحلة التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى . ويجب أن يتم إتباع سياسة ضريبية إنتقائية وذلك بزيادة الضرائب على السلع ذات العرض المرن بقصد تحويل المستهلكين عنها إلى سلع أخرى ، فضلاً عن ضرورة الاعتماد على ضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة بهدف إحداث ضغط على الإستهلاك .

٢- الآثار الإقتصادية للضرائب :

تنعكس الآثار الإقتصادية للضرائب فى مجالات عديدة من أهمها مجالات الإنتاج وتوزيع الدخل القومى .

([1]) ويجب مراعاة أن تخفيض الضرائب على الدخل قد لا يؤتى بكامل الثمار المرجوة بزيادة الاستهلاك لأن هناك شرائح سوف توجه وفوراتها المالية إلى الإدخار ، وخاصة أصحاب الدخول الكبيرة الذين يقل إحتمال زيادة إستهلاكهم ، ولذلك يجب أن تواكب سياسة تخفيض الضرائب وجود إجراءات أخرى لزيادة القوى الشرائية الموجودة لدى الأفراد وذلك بزيادة الضرائب على التركات فيقل الميل للإدخار.
يراجع فى ذلك :
د. سهير معتوق & د. أمينة عز الدين ، « المالية العامة » ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٣٣٥ .

([2]) د. عاطف وليم أندروس ، « الإقتصاد المالى العام فى ظل التحويلات الإقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٣٢٥ .

- فى مجال الإنتاج :

قد يتسبب عبء الضريبة فى إنقاص قدرة الأفراد على العمل فيقل الإنتاج حيث يجنح الممول نحو الفراغ كبديل للعمل غير المجدى بالنسبة له . ورغم ذلك فإن الضرائب قد تدفع إلى مزيد من العمل حتى يلبى الإنسان إحتياجاته الضرورية التى لا مناص منها مثل إيجار المسكن(١) . ويمكن الحد من الآثار السلبية للضرائب بمراعاة الحد الأدنى اللازم للمعيشة وعدم فرض الضرائب على إستهلاك السلع الضرورية مع إستثمار جزء من حصيلة الضرائب للنهوض بالمكون البشرى حتى يعوض عجز الأفراد عن مواجهة إستهلاكهم الضرورى . كما يشجع تخفيض العبء الضريبى إلى تشجيع المستثمرين إلى التوجه نحو إستثمارات جديدة للإستفادة من هذه الميزة وتعويض جزء من قيمة الإقتطاعات الضريبية القديمة . وقد تتجه المشروعات للإندماج كحل لزيادة الإنتاجية وتعظيم الربح كى تعوض الضرائب المفروضة عليها .

- فى مجال توزيع الدخل القومى :

لتحديد أثر إعادة توزيع الدخل يستوجب تحديد الشخص الذى تحمل عبء الضريبة بصورة نهائية(٢) . فإذا حصل هذا الشخص على منافع مساوية أو أكثر مما دفعه من الضريبة فإنه يكون قد إستفاد من إعادة توزيع الدخل ، أما إذا حقق منفعة أقل مما دفعه كضريبة فإن هذا الشخص يكون قد نقل جزء من دخله إلى غيره . ويختلف أثر الضرائب على توزيع الدخل طبقاً لنوع الضريبة .

ففى ضرائب الدخل تعتبر الضرائب التصاعدية أكثر عدالة ويمكنها أن تؤثر بقوة فى إعادة توزيع الدخول ، أما إذا كانت الضرائب نسبية فيكون عبئها الأكبر

---

(١) د. عاطف صدقى ، د. محمد الرزاز ، «المالية العامة» ، مرجع سابق ، ص٣٠٤ .

(٢) Christian E. Weller & Manita Rao, « Progrssive Tex Policy & Economic Stability », Journal of Economic Issues , Vol. XLIV, No. 3, 2010, P. 629.

على ذوى الدخول المنخفضة مما يزيد من حدة عدم المساواة فى توزيع الدخول([1]) . وفى ضرائب رأس المال وعندما تفرض الضريبة بسعر تصاعدى يكون لها آثار توزيعية مؤثرة ، لأنها تقلل فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء مثل الضرائب على التركات وزيادة رؤوس الأموال . وأما فى الضرائب غير المباشرة يقع عبئها الأكبر على الطبقات الفقيرة لأنها عادة ما تفرض على السلع الضرورية ، مما يؤدى إلى إعادة توزيع الدخول ضد مصلحة الطبقات الفقيرة وتزيدهم فقراً على فقرهم([2]) .

ب- الدين العام وآثاره المالية والإقتصادية :

تلجأ الدولة إلى الدين العام لعدم كفاية الإيرادات الدورية المنتظمة كالضرائب والرسوم . ويشمل الدين العام المحلى القروض المستحقة للأشخاص فى الداخل ، أما الدين العام الخارجى فيشمل القروض المستحقة للمقرضين المقيمين خارج الدولة([3]) .

١- الآثار المالية للدين العام :

للدين العام آثار مالية على كل من الدورة الإقتصادية والمستوى العام للأسعار .

- الآثار المالية للدين العام على الدورة الإقتصادية :

تستخدم الحكومة الدين العام شأنه شأن الضرائب للتأثير فى الظروف

([1]) د. عاطف وليم أندروس ، « الإقتصاد المالى العام فى ظل التحويلات الإقتصادية المعاصرة » ، مرجع سابق ، ص٢٠١ - ٢٠٢ .

([2]) Seward , Thomas. A, « The Impact of Taxes on Employment and Economic Growth in Industrialized Countries », MPRA paper No. 16574, University Library of Munich , Germany , 2008 , pp. 2-11 .

([3]) William Easterly, « Fiscal Deficits and Macroeconomic Per Formance in Developing Countries », The World Bank Research Observer , Vol 8 No. 2, July , 1993 , P. 315 .

الإقتصادية التى تمر بها البلاد بهدف ضبط مستوى الدخل القومى خاصة فى فترات الكساد والرواج([1]) . ففى **فترات الكساد** يمكن الإعتماد على الدين العام لرفع مستوى الطلب الفعلى على سلع الإستهلاك وسلع الإستثمار ، حيث تزيد القوة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب على أموال الاستهلاك . وقد تشجع الدولة الإستثمار بتسهيل الائتمان أو خفض الفائدة بنسب متفاوتة لتشجيع أنشطة معينة ، كما قد توجه حصيلة القروض الخارجية لتمويل الإستثمارات العامة أو منح قروض وإعانات للمشروعات الخاصة([2]) . أما فى **فترات الرواج** تستخدم الدولة القروض المحلية لإحداث بعض الآثار الإنكماشية بخفض الطلب الفعلى . ويعنى ذلك أنه بزيادة تكلفة الإئتمان الممنوح للأفراد يتم ضغط الإستهلاك بسبب إرتفاع الأسعار وإنخفاض السيولة النقدية . كما يتم الاعتماد على القروض الخارجية لدعم السلع ذات العرض غير المرن أو قليل المرونة بقصد تحويل المستهلكين عنها إلى سلع أخرى .

– الآثار المالية للدين العام على المستوى العام للأسعار :

تختلف الآثار المالية للدين العام المحلى على المستوى العام للأسعار بإختلاف نوع القرض سواء كان حقيقى أم ظاهرى([3]) . وفى أغلب الأحوال تقل فرص الدول النامية فى الحصول على القروض المحلية الحقيقية لضعف القدرة على الإدخار وزيادة الميل الحدى للاستهلاك لدى مواطنيها([4]) .

٢– الآثار الإقتصادية للدين العام :

يمكننا التفرقة بين كل من الآثار الإقتصادية للدين العام المحلى والآثار

([1]) د. محمود رياض عطية ، «موجز فى المالية العامة» ، دار المعارف ، ١٩٦٩ ، ص٣٤٥ .

([2]) د. حامد عبد المجيد دراز ، «مبادىء علم الإقتصاد العام» ، دار فارس العلمية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٨٥ .

([3]) القرض الحقيقى يعنى تنازل الوحدات الإقتصادية بالدولة والأفراد عن جزء من قوتهم الشرائية إلى الدولة فى مقابل عائد مستقبلى . أما القرض الظاهرى يتحقق عندما يقوم البنك المركزى بتسديد ثمن السندات بإضافة قيمتها إلى رصيد الحساب الجارى للدولة ثم يقوم بعد ذلك بإصدار نقدى جديد بقيمة هذا القرض .

([4]) د. عبد الله الصعيدى ، «دراسة فى بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلى» ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨ ، ص١٤ .

الإقتصادية للدين العام الخارجى .

- الآثار الإقتصادية للدين العام المحلى :

تؤثر تلك الاثار على كل من تكوين رأس المال والأثر التوزيعى لعبء الدين العام المحلى .

وبالنسبة للأثر على تكوين رأس المال فإنه يترتب على الإكتتاب فى سندات الدين العام المحلى قيام الأفراد بخفض إستهلاكهم من ناحية وزيادة الإدخار من ناحية أخرى ، فتتمكن الدولة من تحويل هذه المدخرات إلى تكوين رأس مال ثابت تستخدمه لزيادة الانفاق على المشروعات الإنتاجية والمشروعات القومية . كما يُمكِّن الدولة من التدخل فى حالة التضخم عن طريق سحب القوة الشرائية من الأفراد . كما يمكن للدولة أيضاً معالجة الكساد عندما تتوافر لديها الوفرة المالية التى تمكنها من التوسع فى الائتمان بفائدة أقل مع زيادة النفقات التحويلية([1]) .

وبالنسبة للأثر التوزيعى لعبء الدين العام المحلى : نود الإشارة إلى أن إعتياد الدولة على الإعتماد على القروض المحلية سوف يدفعها إلى زيادة معدلات الفائدة حتى تواجه منافسة الطلب الخاص والتقليل من عرض النقود فتنخفض الأسعار . وقدرة القرض العام المحلى على إعادة توزيع الدخل يؤثر على الطلب الكلى ونفقة الإنتاج وبالتالى يؤثر فى حجم الإنتاج القومى فيحدث الأثر التوزيعى المستهدف([2]) .

- الآثار الإقتصادية للدين العام الخارجى :

([1]) د. عبد الله الصعيدى ، «دراسة فى بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلى» ، مرجع سابق ، ص٦٣.
([2]) سارة بهاء حامد النشار ، « الدين العام المحلى والإدارة الإقتصادية الكلية فى مصر » ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٤ .

وتؤثر تلك الآثار سواء فى مرحلة الإصدار أو بانفاق حصيلة الدين الخارجى.

وبالنسبة **لمرحلة إصدار الدين الخارجى** ، فإنها تتوقف على مصدر الأموال المقترضة وكل منها له مزايا وعيوب . فإذا كانت الحكومات الأجنبية هى مصدر الدين فإن من أهم مزاياه زيادة التبادل التجارى بين الدولتين المدينة والدائنة حتى تستطيع الأولى السداد . بينما أهم العيوب هو أنه قد يتضمن عقد القرض التزام الدولة المدينة بإستيراد سلع معينة من الدولة الدائنة غالباً ما تكون سلعا إستهلاكية مما يضر بإقتصاد الدولة المدينة([1]) . أما إذا كانت الهيئات الدولية مصدر الإقراض كالبنك الدولى للتعمير والتنمية WB أو صندوق النقد الدولى IMF أو الهيئة الدولية للتنمية IDA فإن القرض يكون من أهم مزاياه إنخفاض الفائدة ووجود تسهيلات فى السداد . أما العيوب فتكمن فى تدخل المؤسسات المانحة فى الشئون الإقتصادية الداخلية للدولة المقترضة ، كإلزامها بإنتهاج برنامج تقشف أو تخفيض سعر العملة وهى برامج تضر بمصلحة الدولة المقترضة .

أما بالنسبة **لإنفاق حصيلة الدين الخارجى** : تبين أنه من الأفضل أن تستخدم القروض الخارجية فى إستيراد السلع الرأسمالية لزيادة سرعة التكوين الرأسمالى وزيادة الطاقة الإنتاجية . فتستطيع الدولة زيادة صادراتها وتحسين ميزان مدفوعاتها فيقل الإعتماد على السلع المستوردة ، وبالتالى يتوفر فائض من العملات الصعبة يستخدم لسداد القروض الخارجية وفوائدها ، مما يؤدى إلى عدم تحمل الأجيال القادمة عبء تلك القروض ، بالإضافة إلى عدم إمكانية خضوع الدولة المدينة إلى السيطرة أو الضغط من قبل الدولة الدائنة بشكل مباشر أو غير مباشر . مما يعنى نجاح الدولة المدينة فى تطبيق معيار الكفاءة الإقتصادية لإستخدام

([1]) د. محمود حسن حسنى ، « سياسة إدارة دين مصر الخارجى فى ضوء منهج الإستيعاب الكلى » ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى – الإحصاء والتشريع ، العدد ٤٢٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص٧٨ – ٧٩ .

القروض الخارجية([1]) .

٢/١/٢- أهداف السياسة المالية :

تسعى السياسة المالية لتحقيق عدة أهداف من أهمها : إعادة تخصيص الموارد ، توزيع الدخول ، تحقيق التنمية الإقتصادية ، تحقيق الإستقرار الإقتصادى([2]) .

أولاً : إعادة تخصيص الموارد :

ويقصد بها التعامل مع الموارد المتاحة بمراجعة عملية التخصيص للوصول إلى أقصى درجة من درجات الإستفادة منها . وتتم إعادة تخصيص الموارد بإنتهاج عدة سياسات هى تنمية الموارد ، ومعالجة ندرة السلع ، ووضع إستراتيجية للإنتاج([3]) .

- **فبالنسبة لسياسة تنمية الموارد :** لا يكفى الإستناد على وفرة الموارد فقط لأن ذلك فى حد ذاته لا يخدم الإقتصاد بشكل عام ، بل يجب العمل على تعظيم إستغلال الموارد بالإستعانة بأدوات أخرى كالتكنولوجيا مثلاً ، فضلاً عن وضع آلية للكشف عن مهارات العامل وقدراته وتوظيفها بشكل جيد .
- **أما بالنسبة لمعالجة ندرة السلع :** فلا تتوقف على مدى حاجة المجتمع للسلع والخدمات التى يشارك العامل فى إنتاجها ولا على درجة المهارة أو الكفاءة التى يتمتع بها عامل الإنتاج([4]) .

([1]) عادل محمد أحمد المهدى ، «قياس كفاءة إستخدام القروض الخارجية بالتطبيق على بعض قطاعات الإقتصاد المصرى» ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ١٩٨٩ ، ص٧٩ – ٨١ .

([2]) د. أحمد علام ، « المالية العامة – المفاهيم والتحليل الإقتصادى والتطبيق » ، مكتبة الوفاء ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢ ، ص٣٠١ .

([3]) د. فتحى عطية السيد مصطفى ، الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة فى مصر ، بدون ناشر ، ٢٠١٢ ، ص٦٦ .

([4]) د. سهير محمد السيد حسن ، د. سيد على طه ، «محاضرات فى إقتصاديات الموارد والتطور الإقتصادى» ، الخولى للطباعة ، ٢٠١٣ ، ص١٣ .

- **أما بالنسبة لسياسة وضع إستراتيجية للإنتاج :** فإنها تعمل على وضع خطة إستراتيجية شاملة للإنتاج الصناعى والزراعى والخدمى تستهدف إنجاح الخطط المتعلقة بملكية المشروعات ، ونوع المشروعات ، والفن الإنتاجى المستخدم ، والسوق المستهدفة .

ثانياً : توزيع الدخول :

يلاحظ أن التوزيع وإعادة التوزيع للدخل كهدفين يمثلان جزءاً من النشاط الإقتصادى العام ، ويرجع ذلك إلى عدد من الإعتبارات مثل : إزالة مظاهر الفقر وتحقيق التنمية ، والقضاء على عدم المساواة ، وتشكيل مفهوم خاص للعدالة الاجتماعية داخل المجتمع ، ووضع نظام للتأمين الإجتماعى العادل وتحقيق الكفاءة الإقتصادية والتى تعد عنصراً مكملاً للتنمية الإقتصادية([1]) .

وهناك عدة طرق ووسائل عديدة لإجراء عملية إعادة التوزيع منها التحويلات العينية والتحويلات النقدية ، والتصحيحات السوقية، والتصحيحات الجغرافية .. إلخ([2]) . ولتضيق الإختلاف الكبير بين الدخول وخلق مزيد من فرص العمل لابد من إعادة توزيع الدخل عن طريق تطوير منظومة الضمان الاجتماعى ليغطى الفقراء ويستبعد الأغنياء ، وذلك من خلال الاعتماد على الاستثمار المحلى والأجنبى خاصة القادر على المنافسة والتنوع فى الأنشطة والقادر على خلق فرص عمل حقيقية ، مع إتخاذ الإجراءات الجادة لمواجهة تغول البيروقراطية وأطماع الفاسدين فى الجهاز الحكومى([3]) .

ثالثاً : تحقيق التنمية الإقتصادية :

([1]) د. مصطفى رشدى شيحه ، «الإقتصاد العام للرفاهية» ، دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة نشر، ص٢٠٦.
د. أحمد جامع ، «النظرية الإقتصادية» ، مرجع سابق ، ص٩١ .

([2]) د. السيد عبد المولى ، «المالية العامة» ، دراسة الإقتصاد العام ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص١٥٨ .

([3]) Frederic S. Mishkin, « The Economic of Money , Banking and Financial Markets » , Ninth Edition , PEARSON , Global Edition , 2009 , P. 318 .

يعتبر التمويل من أهم معوقات التنمية الإقتصادية فى الدول النامية ، ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل الحدى للإستثمار ، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والقدرة على الإدخار . وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة انخفاض القدرة على الإنتاج ، فإن القدرة على الإدخار كذلك تكون منخفضة ، ولذلك فإن الانطلاق نحو تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب العمل بكافة السبل على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة . ويتم ذلك عن طريقين([1]) الأول : هو تعبئة الموارد المحلية والتى تشمل مدخرات كل من القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام والقطاع الحكومى من خلال الضرائب والإدخار الإجبارى عن طريق التضخم . أما الطريق الثانى : فهو التمويل الخارجى سواء عن طريق المؤسسات والمنظمات الدولية أو المنح والمعونات أو الإستثمار الأجنبى الخاص المباشر([2]) .

رابعاً : تحقيق الإستقرار الإقتصادى :

للتعرف على دور السياسة المالية فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى ، سوف نتناول تأثير السياسة المالية على كل من سياسات الأجور والأسعار ثم التأثير على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

أ- تأثير السياسة المالية على سياسات الأجور والأسعار :

يهدف مدخل السياسة المالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادى إلى التأثير بقوة فى سياسات الأجور والأسعار . فالإرتفاع المستمر فى مخصصات الأجور وأسعار السلع

([1]) د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. ايمان عطية ناصف ، «التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية» ، ٢٠٠٤ ، ص٢٠٩ .

([2]) د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. ايمان عطية ناصف ، المرجع السابق ، ص٢٣٥ - ٢٤٤ .

يزيد من حجم الدعم فى موازنات الدول النامية ليصل إلى قرابة ثلث مخصصات الموازنة . وإرتفاع تكلفة هذين البندين تسببا فى زيادة حجم الدين العام فسيطر بند خدمة الدين العام على ثلث الموازنة فى تلك البلدان([1]) .

– **فبالنسبة لأثر السياسة المالية على الأجور** : نجد أن تحديد الأجور بصورة مرنة فى سوق العمل يعد أحد المطالب اللازمة لتحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب على العمل مع الشركات([2]) .

كما أن وضع حد أدنى للأجور من شأنه أن يحد من نسبة الفقر ، وعدم المساواة . ويحتاج ذلك إلى مراجعة دورية لمواكبة التضخم ، وإرتفاع الأسعار وإنخفاض الطلب الإجمالى وإنخفاض الإنتاجية والحد الأدنى من إحتياجات العمال . والمراجعة قد تعنى زيادة الحد الأدنى للأجور أو تثبيته أو خفضه عند وجود أزمة تستلزم ذلك ، فالحد الأدنى يهدف فى الأساس إلى حماية العاملين من إنخفاض الأجور دون وجه حق وأيضاً إلى تحقيق الإستقرار الاجتماعى الذى يصب فى مصلحة زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الإقتصادية([3]) . ويجب إشراك أطراف عدة مثل المنظمات العمالية وخبراء مستقلين للوصول إلى حد أدنى للأجور مناسب يحقق مصلحة جميع الأطراف ، كما يجب أن تتدخل الدولة بإتخاذ ما يلزم من إجراءات وآليات لإزالة الأسباب الجوهرية لمشكلة العمالة وهى البطالة وتسريح العمال حيث إن إستمرار تواجدها يؤدى لحدوث أزمة إقتصادية([4]) .

– **وبالنسبة لأثر السياسة المالية على الأسعار** : تختلف سياسات الأسعار من إقتصاد لآخر فنجد مثلا : ففى ظل سوق المنافسة الكاملة تتدخل الدولة فى

([1]) التقرير العالمى للأجور ، «منظمة العمل الدولية» ، مرجع سابق ، ص١٨ .
([2]) د. عبد الله الصعيدى ، «مبادىء علم الإقتصاد» ، مرجع سابق ، ص٤١٠ .
([3]) د. أحمد علام ، « المالية العامة – المفاهيم والتحليل الإقتصادى والتطبيق » ، مرجع سابق ، ص٣٦ .
([4]) د. ياسر جاد الله ، « التقلبات الإقتصادية ودورات الأعمال » ، جهاز نشر الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٧ ، ص٣٠ .

توجيه سياسات الأسعار بهدف خلق حالة من التوازن بين العرض والطلب للوصول إلى سوق معين على أساس تنافسى . وتدخل الدولة بسياستها المالية وبسياسات الأسعار قد لا يستهدف بشكل مباشر تغيير سعر السلعة فى السوق بل يستهدف إجبار المشروعات على دفع التكاليف الاجتماعية لما قد يسببه المشروع من ضرر على البيئة عن طريق دفع ضريبة أو إستخدام آلات صديقة للبيئة([1]) . وفى ظل إحتكار القلة يمكن عن طريق القطاع العام والانفاق الإستثمارى أن تتدخل الدولة كتاجر أو كمنتج يهدف إلى حماية المستهلك أو خفض حدة التضخم أو تحقيق إستقرار سعرى نسبى لتخفيض تكاليف معيشة بعض الفئات فى المجتمع أو قد تلجأ إلى تحريك الرسوم الجمركية . أما فى ظل الإحتكار الكامل تستطيع الدولة بإستخدام السياسة المالية أن تواجه الاحتكار للتأثير فى الأسعار ، وذلك بتشجيع دخول منتجين جدد أو دخولها كمشترى منافس وذلك للحفاظ على بقاء الصناعات وعدم تسريح العمال .

ب- تأثير السياسة المالية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

تسعى السياسة المالية على التجارة الخارجية لتحقيق عدة أهداف منها : حماية مصالح فئات إجتماعية معينة كالمزارعين ، وإعادة توزيع الدخل القومى بفرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات سلع الأغنياء ، وتحقيق أمن المجتمع بتوفير حد أدنى من الغذاء المحلى مهما إرتفعت تكلفته ، وتوفير حد أدنى من الإنتاج الحربى([2]) . وتخفيض كل الأهداف السابقة يؤدى إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادى والذى يؤدى إلى : توفير موارد للخزانة العامة للدولة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج

([1]) التقرير العالمى للأجور ، «سياسات الأجور فى زمن الأزمات» ، منظمة العمل الدولية ، ٢٠١١ ، ص١٢.
([2]) د. محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، بدون ناشر ، ١٩٩٨ ، ص٢٤٢ .

المحلى من المنافسة الأجنبية وحماية الإقتصاد الوطنى من خطر الإغراق والتقلبات الخارجية ، فضلاً عن حماية الصناعات الناشئة وعلاج البطالة الكلية وتشجيع الإستثمار([1]) .

٢/٢ وسائل تحقيق الإستقرار الإقتصادى وأهدافه

يتم تحقيق الإستقرار الإقتصادى بتوافر عدة وسائل هى الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية ، وتعظيم إستغلال الطاقات البشرية . كما يسعى الإستقرار الاقتصادى إلى تحقيق عدة أهداف منها : تحقيق العمالة الكاملة ، واستدامة نمو الناتج القومى ، وإستقرار الأسعار، وأخيراً تكاملية القطاعات الإنتاجية .

١/٢/٢ وسائل تحقيق الإستقرار الإقتصادى :

يتم تحقيق الإستقرار الإقتصادى بإحدى وسيلتين هما : الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية وتعظيم إستغلال الطاقات البشرية .

أولاً : الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية :

يتمثل الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية الأخذ فى الإعتبار ما يلى :

أ- الإنفاق الأمثل :

لكى يتحقق الإنفاق الأمثل لابد من مراعاة إعادة توزيع عوائد النمو بشكل عادل ، حيث يستهدف توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر عدالة . كما يراعى أيضاً إستهداف هيكل مستدام للإنفاق العام وذلك بالعمل على خفض عجز الموازنة وحجم الدين العام([2]) . ويتحقق ذلك بإنشاء هياكل للحوكمة ، والرقابة على تنفيذ

([1]) د. باهر عتلم ، د. سامى السيد ، «المالية العامة ودور القطاع العام فى تحقيق الرفاهية الإقتصادية» ، بدون ناشر ، ٢٠٠٥ ن ص٢٣٤ .

([2]) معهد التخطيط القومى ، «العوامل المحددة للنمو الإقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الإقتصاد المصرى» ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٦٧ ، يوليو، ٢٠٠٣، ص٦.

برامج الإنفاق العام ، وضمان الإستدامة المالية([1]).

ب- النمو القطاعى المتوازن .

ويعنى ذلك نمو قطاعات الإقتصاد المختلفة بشكل متوازن ، مما يحقق طفرة فى الدخول ولو بشكل بطئ ، ويحفز مناخ الإستثمار بصفة عامة ، ويساعد على خلق فرص جديدة لإستثمار القطاع الخاص فى قطاعات عديدة مما يخلق مزيداً من فرص العمل لتلك القطاعات ، فيتحقق نوع من الإستقرار والإستدامة لمصلحة زيادة الحصيلة الضريبية ، وزيادة دخول الأفراد ، وزيادة الإنفاق على تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطنين والمستثمرين([2]) .

جـ- دعم الإطار المؤسسى لسوق العمل .

ولتحقيق ذلك الدعم يجب التعاون بين المؤسسات المعنية بسوق العمل وهى العمال وأرباب العمل وممثلو الحكومة ، وذلك للدخول فى مبادرات حوار إجتماعى للتفاوض والتشاور وتبادل المعلومات فى القضايا محل الاهتمام المشترك والتى ترتبط بالسياسة الإقتصادية للدولة .

د- تعظيم إستغلال الموارد الطبيعية .

ويتطلب ذلك فرض سياسة حمائية للبيئة بغرض حمايتها من التدهور ويحكمها مدى الإلتزام بمعايير الجودة البيئية ، فضلاً عن ضرورة تنظيم إستغلال الموارد الطبيعية لعدم إستنزافها خاصة القابلة للنفاذ منها([3]) .

([1]) تقرير التنافسية المصرية العاشر ، المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، ٢٠١٥ ، ص٥٥ .

([2]) Stiglitz, J. E., « The Role of the State in Financial Markets », The World Bank A naval Conference on Developing Economics , The World Bank Washington , D.C., 1993, pp. 20 – 22 .

([3]) د. حسين حسنى إبراهيم ، «علاقة السياسة البيئية بالتجارة الدولية» ، المجلة العلمية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، السنة السادسة العدد الرابع ، ١٩٩٤ ، ص١١٢ .

ثانياً : تعظيم إستغلال الطاقات البشرية :

إن استهداف تحقيق الإستقرار الإقتصادى لا يحتاج إلى إستغلال الطاقات البشرية فقط بل يتطلب أيضاً تعظيم إستغلال تلك الطاقات من خلال إكتساب الإنسان علم أوسع وفكر أعمق وتدريب وإبداع . ويتم ذلك من خلال الإهتمام بالتعليم والصحة والتغذية والابتكار([1]) . وذلك على النحو التالى :

أ- التعليم :

يتم تعظيم إستغلال الطاقات البشرية بالاعتماد على العملية التعليمية وذلك من خلال عدة أوجه مثل([2]) : تحميل المواطنين القادرين جزءاً من نفقات التعليم حتى المرحلة الثانوية وتحميلهم كامل تكاليف التعليم الجامعى ، وذلك حتى تتمكن مالية الدولة من تحقيق وفر فى النفقات يتم توجيهه إلى تعليم أبناء الفقراء ، وزيادة الإنفاق على المتفوقين ، وسبل الإستثمار فى مراحل التعليم المختلفة وخاصة التعليم الفنى بالتوسع فى إستخدام التكنولوجيا وتطوير منظومة التدريب والتقييم والإرتقاء بالمستوى المادى للعاملين بالمنظومة التعليمية([3]) .

ب- الصحة والتغذية .

تعتبر الصحة والتغذية من أهم المكونات الأساسية لتعظيم إستغلال الطاقات البشرية ، لأنهما يساعدان وبقوة فى تعزيز القدرة الإنتاجية للإنسان ، فالعمال غير القادرين على العمل بكامل طاقتهم يعطون إنتاجاً أقل ، وقد يؤدى ذلك لمزيد من الاعتماد على الأطفال وهم عادة عرضة لسوء التغذية فتقل إمكاناتهم البشرية والإقتصادية على المدى الطويل ولا يملكون التركيز مثل غيرهم من الأطفال فى

([1]) د. عبد الله الصعيدى ، « رأس المال البشرى وعلاقته برأس المال المادى » ، دراسة منشورة فى مجلة الأمن والقانون ، كلية شرطة دبى ، العدد ٢ يولية ١٩٩٣ ، ص٢٦٤ .

([2]) د. سهير محمد السيد حسن ، د. سيد على طه ، «إقتصاديات الموارد» ، مرجع سابق ، ص٢١٠ .

([3]) نهلة محمد عرفة ، « دور السياسة المالية فى الإرتقاء بالتعليم الجامعى فى مصر فى ضوء معايير الجودة الشاملة ، مرجع سابق ، ص٥٤ .

الدول المتقدمة([1]) . ويوجد العديد من الآثار السلبية لسوء التغذية على الإقتصاد المحلى مثل التقليل من القدرة الإنتاجية والمعرفية ، وزيادة معدل الوفيات بين الرضع وإنتشار التقزم ، وإنتشار الأمراض مما يضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق على التأمين الاجتماعى والصحى لمعالجة سوء التغذية ، وبالتالى إضعاف قدرتهم على الإدخار ، وبالتالى إنفاق المزيد على الإستثمار والتعليم([2]) .

جـ- الإبتكار .

من أهم ملامح الإبتكار الناجح مراعاة الدولة الانفاق على البحث والتطوير وذلك بالإعتناء بالبنية التحتية للبحث العلمى المادية والأدبية ، وزيادة حصة الدولة من سوق البحث العلمى والتطوير العالمى([3]) . ويوجد العديد من تجارب الإبتكار والإستقرار الإقتصادى الناجحة مثل الصين والبرازيل والهند([4]) .

٢/٢/٢- أهداف الإستقرار الإقتصادى :

يسعى الإستقرار الإقتصادى إلى تحقيق أهداف عديدة منها : تحقيق العمالة الكاملة ، إستدامة نمو الناتج القومى ، إستقرار الأسعار ، وأخيراً تكاملية القطاعات الإنتاجية .

أولاً : العمالة الكاملة .

وتتحقق تلك العمالة عندما يصل الإقتصاد القومى إلى مستوى الإنتاج وفقاً

([1]) تقرير التنافسية العاشر ، مرجع سابق ، ص١٥٨ .

([2]) د. محمد السيد عبد السلام ، «الأمن الغذائى لـ ٩٠ مليونا عام ٢٠٢٠» ، الهيئة العامة للكتاب ، الجزء الأول ، ٢٠٠٧ ، ص١٨٧ .

([3]) تقرير التنافسية الثامن ، المركز الوطنى المصرى للتنافسية ، ٢٠٠٩ ، ص١٧٩ .

([4]) Dutz, A, «Unleashing India's Innovation», World Band Economy , 2007 and Values Research Center, «National Competitiveness Report Armenia sowing The seeds of an Innovation Ecosystem», 2009 .

للحد الأقصى الذى تضعه كمية عوامل الإنتاج مع مراعاة التشغيل المتوازن للموارد الإقتصادية . ولكى يعتمد على العمل كعنصر أساسى لتحقيق العمالة الكاملة فيتم الإعتماد على عدة عوامل تهدف إلى الإرتقاء بالعنصر البشرى والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم إستغلالها مثل زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة ، والحرص على التكافؤ بين العرض والطلب على العمل ، وزيادة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأخيراً وضع إستراتيجيات شاملة للتكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لمعالجة قضايا العمل وخلق بيئة مؤسسية وتشريعية ملائمة للعمل([1]) .

ثانياً : إستدامة نمو الناتج القومى :

ويقصد بها تلك الزيادة الكمية والنوعية التى تضمن إستدامة الإستقرار الإقتصادى وقدرته على تحقيق الأهداف التنموية ، ويتحقق ذلك فى ظل توافر عدة عوامل أساسية مثل : إستدامة الطاقة الإنتاجية ، وتحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل ، وإستهداف الزيادة الحقيقية للدخل وليست النقدية ، فضلاً على الحرص إستدامة نمو الناتج القومى على المدى الطويل وليست الزيادة المؤقتة([2]).

ثالثاً : إستقرار الأسعار :

يتحدد سعر أى سلعة فى السوق بتفاعل نوعين من القوى هما قوى الطلب وقوى العرض ، ولابد أن تتلاقى رغبات كل من المستهلكين والمنتجين عند مستوى معين لسعر السلعة والكمية التى تتفق مع تلك الرغبات . إلا أنه فى بعض الإقتصاديات تتدخل الحكومة للتأثير فى السوق معتمدة فى ذلك على الثمن العام لتحقيق الإنضباط فى الأسواق بشكل يدعم إستقرار الأسعار .

رابعاً : تكاملية القطاعات الإقتصادية :

وللتعرف على كيفية تحقيق تكاملية أهداف القطاعات الإقتصادية تجدر الإشارة

([1]) د. أحمد جامع ، «النظرية الإقتصادية» ، مرجع سابق ، ص٣٣٦ وما بعدها .
([2]) د. محمد عبد العزيز عجمية ، «التنمية الإقتصادية» ، مرجع سابق ، ص٨١ .

إلى وسائل التكامل بين القطاعات الإقتصادية وطبيعة الأهداف المحققة للتكامل([1]) .

أ- وسائل التكامل بين القطاعات الإقتصادية .

لتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية لابد من اتباع عدة وسائل كالتالى:

١- وضع إطار قانونى ومؤسسى مناسب ، ويجب أن يراعى فيه الشمول والعمق والتخطيط الاستراتيجى والإطار القانونى .

٢- ضمان التنسيق وتحديد الإختصاصات ، وذلك لمعالجة التنافس المحتمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بتقديم الخدمات وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية .

٣- تعزيز المشاركة وتهيئة الموارد ، ويتم ذلك من خلال التشجيع على المشاركة فى صياغة رؤية للتنمية ، وتحديد المشاريع ويتم التركيز على تهيئة الموارد كهدف شامل لا يستثنى مورد دون آخر مع الحرص على تهيئة بيئة مواتية تعمل على تشجيع الاستثمار والبحوث والابتكار بالاعتماد على القطاع الخاص والمؤسسات العلمية والتعليمية .

ب- طبيعة الأهداف المحققة للتكامل .

ترتبط الأهداف العامة بمصالح المجتمع وتكون محل للتكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وتعتبر هذه الأهداف غايات كبرى لإرتباطها بالاشباع الاجتماعى وتأثيرها فى التوزيع الاجتماعى المباشر واعتمادها على النمو والاستقرار ، وتتمثل تلك الأهداف فى :

١- الاشباع الاجتماعى ، وهو هدف يتجاوز الحاجات العامة التقليدية كالأمن ، والدفاع ، والعدالة ، ووظائف الدولة التقليدية ليشمل الخدمات الأساسية

([1]) د. مصطفى رشدى شيحة ، الإقتصاد العام للرفاهية ، دار المعرفة الجامعية ، ص١٢٢ وما بعدها .

مثل : الاسكان ، والتعليم ، والصحة .

٢- تحقيق النمو والاستقرار ، وذلك عن طريق تحديد الحد الأقصى للثروة الاقتصادية ومحاولة الربط بين عدالة وكفاءة السياسة الاقتصادية.

٣- التوزيع وإعادة التوزيع الاجتماعى للدخل . ويتم ذلك من خلال التحويلات العينية ، والتحويلات النقدية ، والتدخل الحكومى لإجراء التصحيحات السوقية ([1]) .

([1]) قد تتدخل الحكومة فى سوق العمل بفرض الالتزام بالحد الأدنى للأجور ، وهى وسيلة لرفع مستوى دخول الطبقة العاملة وتقليل الفروق الدخلية ولتخفيف الضغط على مالية الدولة لتلبية إحتياجات تلك الطبقة الأساسية ، يراجع فى ذلك :
د. مصطفى رشدى شيحه ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ ، ٢١٨.

المبحث الثالث
مدى فاعلة السياسة المالية
فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر

تلعب السياسة المالية دوراً كبيراً فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى. وللتعرف على مدى فاعلية السياسة المالية فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر ، سوف نتناول كل من :

مظاهر السياسة المالية المصرية ، ثم مدى فاعلية السياسة المالية فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر .

١/٣- مظاهر السياسة المالية المصرية :

ظهر بعض التحسن فى حالة الإقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) وذلك فيما يتعلق بالسياسات الإقتصادية والمالية والنقدية . وهذا التحسن الشكلى لم يدم طويلاً بل تحول إلى تراجع بنهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين . وكانت سبباً رئيسياً فى حالة الاحتجاج الشعبى الذى بدأ فى ٢٥ يناير ٢٠١١ . وسوف نتناول بعض مظاهر السياسة المالية المصرية فى الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) وذلك لكونها ذات تأثير مباشر قوى على حالة الإقتصاد المصرى . وبالتالى سوف نتناول كل من الدين العام وإعادة جدولة الدين الخارجى ، ثم الإصلاحات الضريبية ، ثم الإصلاح المالى والمصرفى ، ثم البحث العلمى والتعليم ، ثم الدعم ونظام الأجور ، وأخيراً الريف والأنشطة الإنتاجية الاستثمارية . وذلك على النحو التالى :

١/١/٣- الدين العام وإعادة جدولة الدين الخارجى :

أصبح الدين العام الخارجى فى مصر مشكلة مزمنة منذ الثمانينات من القرن الماضى . ولم يُخرج مصر من كبوتها سوى حرب الخليج الثانية والتى ترتب على موقف مصر السياسى منها أن قامت مؤسسات التمويل الدولية والدول الدائنة بالوصول إلى إتفاق لتسوية ديون مصر الخارجية . وفى نهاية عام ١٩٩٧ أُسقطت نسبة ٥٠% من إجمالى الديون الخارجية . ولكن فى الوقت الذى تراجع فيه الدين العام الخارجى بدأ التوسع فى الإقتراض المحلى وبدأت الحكومة منذ يناير ١٩٩١ تنفيذ برنامج تمويل عجز الموازنة عن طريق إصدار أذون الخزانة العامة([١]).

وتعانى الموازنة العامة المصرية من عجز متزايد ومستمر منذ التسعينات من القرن العشرين وكان العجز المقدر فى موازنة ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ هو ٣٠.٤ مليار جنيه ، فى حين أن العجز الفعلى كما ظهر فى الحساب الختامى عن هذه السنة بلغ ٣٨.١ مليار جنيه([٢]) . وهذا العجز المتزايد والمستمر فى الموازنة العامة للدولة ، يعنى عدم قدرة المؤسسات المعنية فى الدولة على التوقع الدقيق للإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل دقيق ، وبالتالى يصبح اللجوء للإستدانة من الداخل أو الخارج حل سريع وسهل لمواجهة الإلتزامات المالية للدولة مما تسبب فى إرتفاع حجم الدين المحلى والخارجى([٣]) .

وتزايد حجم الدين العام بصفة عامة ، والدين العام المحلى بصفة خاصة زيادة كبيرة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) . وتحت وطأة الظروف الخارجية والداخلية

([١]) د. باهر عتلم وآخرون ، «قضايا السياسة المالية فى مصر – الهيكل الضريبى والدعم والدين العام» ، بحث غير منشور ، مطبوعات مركز شركاء التنمية ، ٢٠١٣ ، ص١١ .

([٢]) د. محمد عبد الحليم عمر ، «الدين العام – المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر» ، بحث مقدم إلى ندوة « إدارة الدين العام » ، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى ، جامعة الأزهر ، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص١١ .

([٣]) يمثل الدين العام المحلى إجمالى ما إقترضته بالعملة المحلية كل من الجهات الحكومية والهيئات العامة الإقتصادية وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الاجتماعى ، الهيئات الإقتصادية المستقلة عن الموازنة وعادة يكون الدائن جهات وطنية .

وخاصة إنخفاض معدلات الإستثمار وزيادة الضرائب العامة وإرتفاع معدلات البطالة وإرتفاع عجز الموازنة وإنخفاض حجم الموارد المحلية ، فقد إضطرت الحكومة المصرية إلى اللجوء مجدداً للتوسع فى الإقتراض الخارجى والمحلى حيث بلغ حجم الدين العام المحلى كنسبة من إجمالى الناتج المحلى فى مستوى أعلى من الأمان المالى التى حددها الإتحاد الأوروبى للدول الأعضاء فى منطقة اليورو وهى نسبة ٦٠%([1]) .

ومن أهم أسباب إتساع نطاق الدين العام الإجمالى فى مصر هو تزايد عجز الموازنة الذى يضغط على الحكومة لتتوجه إلى التوسع فى الإستدانة وذلك نتيجة الظروف الإقتصادية غير الملائمة التى تعانى منها الدولة ، وتدهور شروط التجارة الخارجية ، والركود الإقتصادى العالمى فى الدول المتقدمة ، والإزدياد المطرد فى عدد السكان مع إنخفاض الناتج المحلى مما يؤدى إلى زيادة نسبة البطالة .

ويترتب على زيادة الدين العام زيادة الإنفاق الحكومى العام فى الأجل القصير ، أما فى الأجل الطويل فتلجأ الحكومة إلى الإقتراض لسداد ديونها وأعباء خدمتها ، كما يتزايد العبء على ميزان المدفوعات ، لأن خدمة الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة مما يزيد عجز ميزان المدفوعات . وبالتالى فإن الدين العام بحالته هذه فى مصر يؤدى إلى عدم العدالة بين الأجيال من المواطنين بما يظلم الأجيال اللاحقة([2]) .

وإنعكس ذلك على عجز الموازنة المتزايد سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ١١٣.٨ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٠/٢٠١١

([1]) د. إيهاب محمد يونس ، « نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر» ، مجلة النهضة ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثانى ، أبريل ٢٠١٢ ، ص٢٨ .

([2]) د. محمد عبد الحليم عمر ، «الدين العام – المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر » ، مرجع سابق ، ص١٦ .

بنسبة ٨.٣% من الناتج المحلى الإجمالى . وقد تضاعف هذا العجز فى موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ ليقترب من ٣٠٠ مليار جنيه . ويعنى تزايد هذا العجز إزدياد الديون المحلية والخارجية واللجوء إلى وسائل تضخمية لعلاج العجز كالإقراض من الإصدار النقدى . وقد يعنى أيضاً تراجع الإنفاق الإستثمارى مما يؤدى إلى تقويض التنافسية([1]) .

٢/١/٣- الإصلاحات الضريبية :

ينقسم الهيكل الضريبى المصرى إلى ضريبة عامة على الدخول والأرباح ، والضريبة على السلع والخدمات ، والضرائب الجمركية ، والضرائب العقارية ، والرسوم والدمغة .

أما الوضع فى مصر فنجد أن لديها نظام ضريبى تغيب عنه العدالة ومتحيز للطبقة الرأسمالية الكبيرة وبالذات لشرائحها الطفيلية([2]) . ويظهر ذلك على النحو التالى :

أولاً : ثبات حد الإعفاء وتجاهل معدلات التضخم :

فمنذ إصدار القانون للضريبة على الدخل حتى عام ٢٠١١ ظل حد الإعفاء الضريبى خمسة آلاف جنيه مصرى يضاف إليها ٤ آلاف أخرى ليصبح حد الإعفاء ٩ آلاف جنيه([3]) . ويأتى ثبات حد الإعفاء هذا رغم أن معدل التضخم فى مصر بلغ ٨.٨% ثم ١١% ثم ١١.٧% ثم ١٦.٢% ثم ١١.٧% فى أعوام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ على الترتيب([4]) . ويعنى ذلك أن القيمة الحقيقية لحد الإعفاء قد تراجعت مع إرتفاع معدل التضخم دون تغيير فى الحد

([1]) تقرير التنافسية الثامن ، مرجع سابق ، ص٦٢ ، ص٦٣.

([2]) د. أحمد السيد النجار ، « نحو برنامج إقتصادى لمصر الثورة » ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠١٢ ، ص٦٢ .

([3]) وأصبح حد الإعفاء ١٢ ألف جنيه فى التعديلات الجديدة بقانون الضرائب فى مايو ٢٠١٣ وتم إجراء تعديل على الشرائح ليصل بالشريحة الأعلى إلى ٢٥% على أرباح وشركات الأموال والأشخاص .

([4]) IMF , World Economic Outlook , April , 2012, p. 166 .

الأدنى للإعفاء .

ثانياً : تحيز النظام الضريبى للطبقة الرأسمالية على حساب الفقراء :

يتضح أن الدخل الفردى الذى يفرض عليه الحد الأعلى للضريبة ٢٠% فى مصر بقيمة ٧.٢ ألف دولار سنوياً ، وأن أعلى ضريبة على الشركات ٢٠% ثم عدلت لتصل إلى ٢٥% . ويعنى هذا الإعتماد بقوة على الضرائب التى يتم تحصيلها من العاملين بأجر من الفقراء والطبقة الوسطى ومن الهيئات والشركات العامة وخاصة هيئتى البترول وقناة السويس . وبذلك يكون تمويل النسبة الكبيرة من المالية العامة من خلال قطاع ضريبى متجيز للطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة الفقيرة([1]) .

ثالثاً : عدم وجود إستراتيجية واضحة لتوسيع المجتمع الضريبى :

من أهم ملامح النظام الضريبى فى مصر هو الإنخفاض الكبير فى مساهمة الضرائب فى الإقتصاد القومى والضعف الشديد فى الطاقة الضريبية وذلك لعدة أسباب منها :-

- عدم خضوع العديد من الأنشطة والقطاعات للنظام الضريبى المصرى والتى يقع معظمها لدى أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الثروات ، بسبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سياسى وإجتماعى ، الأمر الذى يمكنهم من مقاومة كل تعديل تشريعى يحاول المساس بدخولهم([2]) .

([1]) World Bank , World Development Indicators, 2010 , p. 312 .

([2]) ظهر ذلك بجلاء فى تعطيل أصحاب النفوذ والثروات لفرض ضرائب على المعاملات فى البورصة والأرباح الراسمالية الناجمة عنها حتى تم فرض ضريبة مؤخراً بقيمة ١٠% على ذلك النشاط فى عام ٢٠١٤ ثم تعليق العمل بتلك الضريبة .
يراجع فى ذلك :
د. عبد الخالق فاروق ، «إقتصاديات الفساد فى مصر» ، مكتبة الأسرة ، ٢٠١٢ ، ص٢٣٢ ، ص٢٣٥ .

– إصرار الإدارة الضريبية على أن ينصب تركيزها على زيادة الأعباء على الممولين الفعليين بدلاً من محاولة الوصول إلى الشرائح المجتمعية الأخرى رواد الإقتصاد الخفى([1]) .

رابعاً : إرتفاع نسبة التخلص من الضريبة :

ويتم التخلص من الضريبة إما عن طريق التهرب الضريبى أو عن طريق التجنب الضريبى . **والتهرب الضريبى** ، يتم بالمخالفة للقانون ويعتبر جريمة فى حق المجتمع ومرجعه قد يعود إلى مصلحة الضرائب نفسها أو إلى الممول ذاته . أما التجنب الضريبى فيتم وفقاً للقانون ويكون مرجعه الإعفاءات الكثيرة والمتعددة الواردة على بعض القوانين الضريبية ، مما يؤدى إلى فقدان جزء لا بأس به من الحصيلة التى كان من الممكن توجيهها إلى الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية المختلفة([2]).

٣/١/٣- الإصلاح المالى والمصرفى :

نظراً لحدوث تحول فى الحالة المصرية من الإقتصاد القائم على التخطيط المركزى إلى الإقتصاد الحر ، فقد شهد القطاع المصرفى والمالى فى مصر تحولات وتطورات متعددة لمواكبة هذا التحول ، وأيضاً لمواكبة التحولات والتطورات الإقتصادية العالمية التى شهدتها الساحة المصرفية الدولية([3]) .

وإعتمد إصلاح القطاع المصرفى والمالى المصرى على عدة ركائز منها : إعادة هيكلة البنوك مالياً وإدارياً ، وعمليات دمج البنوك خاصة المتعثرة ، وبيع حصص البنوك العامة فى البنوك المشتركة ، وتطوير السياسات الائتمانية ، والاتجاه لحل مشكلة الديون المتعثرة ومواكبة المعايير المصرفية الدولية ، والاهتمام

([1]) عبد الفتاح الجبالى ، «السياسة الضريبية والعدالة الإجتماعية فى مصر» ، مطبوعات المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، ٢٠١٤ ، ص١٥ – ص١٨ .

([2]) عبد الفتاح الجبالى ، «السياسة الضريبية والعدالة الإجتماعية فى مصر» ، مرجع سابق ، ص٧٢ – ص٧٣ .

([3]) د. صفوت عبد السلام عوض الله ، «الآثار الإقتصادية للعولمة على القطاع المصرفى المصرى» ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ ، ص١٢٣ .

بإدارة المخاطر ، ومكافحة عمليات غسيل الأموال ، فضلاً عن التطوير التكنولوجى فى مجال التطبيقات المصرفية([1]) .

وقد قام برنامج الإصلاح الإقتصادى بالعمل على تطوير القطاع المصرفى فى عدة نواحى بدأً من إزالة إجراءات الكبح المالى حيث تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض فى يناير ١٩٩١ ، وتبع تلك الإجراءات فى أكتوبر ١٩٩٢ بإزالة السقوف عن الإقراض المصرفى للقطاع الخاص ، مما أدى إلى إرتفاع المعدل السنوى لهذا الإقراض إلى ٢٨% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من (١٩٧٥ – ١٩٩٠) ثم ارتفع إلى ٤٢% خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٢) مما أدى إلى إرتفاع مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الإقتصادى . كما تم أيضاً تحرير رسوم الخدمات والتكلفة المصرفية وتخفيض نسبة الاحتياطى الإلزامى والسماح للأجانب بتملك الأغلبية فى البنوك الخاصة والمشتركة . وإعتباراً من ١٩٩٣ تم السماح للمصارف الأجنبية بعمليات مصرفية بالعملة المحلية شريطة أن يكون الحد الأدنى لرأسمالها ١٥ مليون دولار . وأيضاً إدخال قواعد إسترشادية خاصة بالتعامل فى النقد الأجنبى وكفاية رأس المال وتصنيف الموجودات والسيولة المصرفية والتوفيق المحاسبى وتركيز الائتمان ، فضلاً عن إلزام المصارف إعتباراً من ١٩٩٧ بنشر تقاريرها المالية إستناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS) بهدف تعزيز الشفافية([2]) . ويتضمن الجدول رقم (١) مجموعة الإصلاحات التى تمت خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) معبراً عنها فى شكل مؤشرات على النحو

([1]) د. سمير أبو الفتوح صالح ، «تحديث مصر لمواجهة تحديات العولمة» ، المؤتمر السنوى لكلية الحقوق جامعة المنصورة السادس ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٥ – ص٢٨ .

([2]) صندوق النقد الدولى ، «التطور والهيكل المالى والنمو الإقتصادى حالة مصر ١٩٧٤ – ٢٠٠٢ » ، أوراق صندوق النقد الدولى ، عدد رقم ٩٠ ، إبريل ٢٠٠٤ .

التالى :

جدول رقم (١)

المؤشرات المالية (% من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية للدولار)

خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠)

البيان	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠
Rr	٦.٤-	٧.٧-	٤.٧	٣.٤	٥.٨	٦.٢	٥.٩	١.٥٣	٤.٨٨	٠.١٠	٠.٨١
DC/Y	١٠٤	٨٠	٧٧.١	٧٨.٣	٨٨.٢	٩١.٨	٩٩.٩	١٠٤.٧٤	٩٢.٩٧	٧٧.٧٠	٦٩.٤٢
DCP/Y	٣٠٦	٢٦.٢-	٣٢.١	٤١.٧	٥٤	٥٩.٣	٥٣.٤	٥٤.٠٤	٤٩.٢٩	٤٢.٨٠	٣٣.٠٧
I/Y	٢٩.٤	١٩.٧	٢٠.٣	١٦.٩	٢١.١	١٨.٣	١٦.٩	١٦.٩	١٨.٧	٢٧.٨	١٩.٥
S/Y	٢٩.٨	٢٦.٤	٢١.٣	١٦.٨	١٨.٢	١٧.٥	١٧.٦	٢١.١-	٢٢.٩٧	٢٣.٦٢	١٧.٩٥

المصدر : أعداد متفرقة World Bank, World Development Indicators

حيث أن : Rr = سعر الفائدة الحقيقى مقاس بالفرق بين سعر الفائدة على الودائع ومعدل التضخم ، DC = الائتمان المحلى ، DCP = الإئتمان المحلى للقطاع الخاص ، I = الإستثمار ، S = الإدخار .

٤/١/٣- البحث العلمى والتعليم :

بالرغم من أن منظومة التعليم فى مصر هى الأكبر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا أنها ليست بالضرورة هى الأفضل . فقد سجلت منظومة التعليم فى مصر تراجعاً كبيراً فى مستوى الجودة لعدم الإعتناء بجودتها فكانت عنصر أساسى فى : إرتفاع معدلات البطالة ، وإنخفاض الإنتاجية ، وتدنى الأجور ، وإرتفاع نسبة الفقر ، وإنخفاض القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى ، ومن ثم تباطؤ معدل النمو الإقتصادى وإنخفاض مستوى التنمية الإقتصادية ، وتراجع فرص تحقيق الإستقرار الإقتصادى .

وطبقاً لتصنيف المنتدى الإقتصادى العالمى ٢٠١٠/٢٠١١ إنخفضت الجودة التعليمية والتدريب فى مصر لعدم كفاية التمويل مما تسبب فى أن تحتل مصر

المركز رقم ١٢٦ من بين ١٣٩ دولة من حيث جودة التعليم الإبتدائى ، وأيضاً تحتل مصر المركز رقم ١٣١ من بين ١٣٩ دولة من حيث جودة التعليم العالى([١]) .

وبالرغم من أن نظام التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر يستوعب نحو ثلثى طلاب المدارس الثانوية ، ألا أن هذا النظام يفتقد إلى الموارد المالية اللازمة لتطوير المناهج القديمة التى لا تواكب التخصصات المعاصرة ، مما يؤدى إلى حدوث فجوة كبيرة فى المهارات التى يعززها نظام التعليم الفنى وتلك المهارات المطلوبة فى سوق العمل ، مما يؤثر سلباً على حجم الإنتاجية ويزيد من معدلات البطالة من خريجى التعليم الفنى والتدريب المهنى([٢]) .

كما تراجعت الإستثمارات الحكومية فى البحث العلمى إلى نحو ٣٩٥.٦ مليون جنيه فى موازنة ٢٠١٠ – ٢٠١١ مقارنة بنحو ٤٢٣.٣ مليون جنيه فى موازنة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ . بنسبة تراجع قدرها ٦.٥% . كما تنفق مصر ٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى على البحث العلمى والتطوير مقارنة ٢.٢% من المتوسط العالمى ونحو ٤.٧% نسبة الإنفاق فى إسرائيل . وإنعكس كل ذلك فى تدنى نصيب مصر من الصادرات عالية التقنية والتى لا تزيد عن ٨٥ مليون دولار عام ٢٠١٠ وهو ما يعادل أقل من ٠.٠١% من الصادرات العالمية والتى بلغت ١٨٥٧ مليار دولار([٣]) .

وفى عام ٢٠١٤ إحتلت مصر الترتيب السادس عربياً حيث بلغت قيمة

([١]) د. أحمد السيد النجار ، «عدالة الموازنة العامة للدولة - موازنة ٢٠١١/٢٠١٠» ، مطبوعات المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، ٢٠١٠ ، ص٤٥ .

([٢]) د. أحمد السيد النجار ، المرجع السابق ، ص٤٥ .

([٣]) د. أحمد السيد النجار ، «عدالة الموازنة العامة للدولة» ، مرجع سابق ، ص٥١ .

صادراتها ١٧٦.٣ مليون دولار بعد الإمارات ١.٥ مليار والمغرب ٨٦٩.٧ مليون دولار وتونس ٧٠٦.٩ مليون دولار والسعودية ٢٥٤.٣ مليون دولار وعمان ٢٣٠.٨ مليون دولار([١]) .

٣/١/٥- الدعم ونظام الأجور :

تتضمن بنود الدعم فئتين بشكل أساسى هما المؤسسات غير المالية والمؤسسات المالية([٢]) . وقد إرتفع نصيب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ١٢٣.١ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ١٥٠ مليار جنيه تقريباً فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ ثم واصل الإرتفاع ليصل إلى ٢٣٣.٨ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ . ورغم الزيادات المتتالية فى الدعم ، إلا أن مصر تعتبر أقل دول العالم حيث وصلت نسبة الدعم ٨.٤% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ ووصل إلى نسبة ٩.٧% فى موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤([٣]) .

وبتتبع التوزيع الفعلى للدعم بموازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ نجد أنه خص المواد البترولية نسبة ٧١% و١٨% السلع التموينية و١١% على بنود أخرى . أما بالنسبة لموازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ فإنخفض بها نصيب دعم المواد البترولية حيث وصل إلى ٥٦.١% وأيضاً إنخفض دعم السلع التموينية ليصل إلى ١٧.٦% بينما زاد نصيب الدعم على البنود الأخرى ليصل إلى ٢٦.٣%.

ولم يفلح دعم المزارعين فى إحداث تغيير كبير فى حياتهم نظراً لضآلة مبلغ الدعم وإساءة إستخدامه . وغالباً ما يرتبط الفقر فى الريف المصرى بحيازات الأراضى الصغيرة ، حيث يمتلك ٨١% من الفلاحين أقل من ثلاثة أفدنة فضلاً عن

([١]) World Bank, World Development Indicator, أعداد مختلفة .

([٢]) يشمل دعم المؤسسات غير المالية كل من السلع التموينية والمواد البترولية والصادرات والكهرباء ووسائل النقل والتأمين الصحى ، بينما يشمل دعم المؤسسات المالية كل من القروض الميسرة وإسكان محدودى الدخل .
يراجع فى ذلك :
د. باهر عتلم وآخرون ، «السياسة المالية فى مصر – شركاء التنمية» ، مرجع سابق ، ص١١ .

([٣]) وزارة المالية ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٤ ، ص٦٠ .

الدعم المقدم لشركات مياه الشرب حيث يستفيد منه الأنشطة الترفيهية كملاعب الجولف وحمامات السباحة([1]) . وعلى ذلك فإن الدراسة المتعمقة لمنظومة الدعم إقتصادياً وإجتماعياً تظهر ضعف قدرات الإقتصاد المصرى وخاصة فى تلبية متطلبات الطبقات الفقيرة ، فضلاً عن سيطرة جماعات المصالح الخاصة والتى تحول دون وصول الدعم لمستحقيه([2]) .

أما بالنسبة لمخصصات الأجور والمكافأت ، فتشير البيانات أنها بدأت فى التراجع منذ موازنة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ حيث تراجعت من ٧.٨% إلى ٦.٩% من الناتج المحلى الإجمالى . وتثير الأجور فى مصر أزمة مفادها أن كل الحسابات الحكومية حول الأجور وزيادتها تتعامل مع الأجور الأساسية وليس الأجور الحقيقية ، وإنعكس ذلك فى إرتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات أعلى بكثير من معدلات إرتفاع الرواتب والأجور ، وخاصة بعد تطبيق مصر لاتفاقية الجات المعروفة باسم إتفاقية التجارة فى الخدمات مما أدى إلى إرتفاع أسعار الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والسكن .. إلخ([3]) . ويترتب على غياب العدالة فى مخصصات الأجور الحقيقية عدد من العوامل السلبية مثل([4]) : التراجع فى القيمة الحقيقية للأجور ، وغياب الربط بين زيادتها وزيادة معدل التضخم ، وإتساع الفجوة بين الدخول المعتمدة على الأجر ، فضلاً عن عدم العدالة فى الأجور بين المتساوين فى الكفاءة .

٦/١/٣- الريف والأنشطة الإنتاجية :

([1]) البنك الدولى ، دراسة تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك فى مصر ، ٢٠١٥ ، ص٤ .
([2]) د. فاروق عبد الخالق ، مأزق الإقتصاد المصرى ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ ، ص٢٨ .
([3]) د. أحمد السيد النجار ، عدالة الموازنة العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص١٤ .
([4]) تقرير التنافسية التاسع ، مرجع سابق ، ص١٢ ، ص٦٠ .

إستكمالاً للدور الاجتماعى للدولة فإنها تقوم بالإنفاق على تطوير الريف المصرى من خلال مبادرة لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً بهدف تنمية القرى الفقيرة ذلك بدعم الأنشطة الإنتاجية بها ، وبالتالى إخراج أهل هذه القرى من دائرة الفقر بالاعتماد على مواردهم المحلية سواء البشرية منها أو المادية بإستهداف إنشاء قرى منتجة جاذبة لأبنائها وليست قرى طاردة لهم فيتوجهوا إلى المدن بحثاً عن سبل المعيشة . وبتناول واقع الفقر فى مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٥) يمكن عرضه فى الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

المؤشر	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٥
نسبة السكان تحت خط الفقر القومى	٢٤.٣٢	١٩.٤١	١٦.٧٤	١٩.٢٦	١٠.٨
فجوة الفقر (خط الفقر القومى)	٧.٨	٣.٣٩	٢.٩٧	٣.٥٤	٢.٠٦
نسبة السكان تحت خط الفقر (دولار واحد فى اليوم مكافئ القوى الشرائية)	٨.٢٤١	٢.٤٩٧	٠.٦٨٢	٠.٥٧	٠.٨٨
فجوة الفقر	٢.٢٧٣	٠.٣٢٥	٠.٠٧٣	٠.٠٦٩	٠.٠٢٠
نسبة السكان تحت خط الفقر (دولارين فى اليوم مكافئ القوة الشرائية)	٣٩.٤٥	٤١.٥٢	٢٤.٠٨	٢١.٩٣	١٦.٤٩
فجوة الفقر	١٢.٤١	٩.٩٣	٤.٨٢	٤.٣٥	٣.٣٣
خط الفقر الغذائى	٨.٩٣	٣.٠٥	٢.٨٧	٣.٧٢	١.٩٤

المصدر: نتائج مسوح الدخل والانفاق والإستهلاك ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد متفرقة .

كما تشير البيانات إلى أن نسبة الفقراء فى المجتمع فى تزايد مستمر كما يتضح من الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٣

الفقر المادى	١٦.٧%	١٩.٦%	٢١.٦%	٢٥.٢%	٢٦.٣%
الفقر المدقع	٢.٩%	٣.٦%	٦.١%	٤.٨%	٤.٤%

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ أعداد متفرقة .

وفى إطار مكافحة الحكومة المصرية للفقر المنتشر فى الريف بشكل كبير وخاصة ريف الصعيد ، فقد أطلق البرنامج القومى مبادرة للإهتمام بالألف قرية الأكثر فقراً والإرتقاء بها إجتماعياً وبيئياً وعمرانياً فى ٢٠٠٧/٧/١ . وكُلفت مجموعة من الوزارات لتشكيل لجنة فنية عليا للعمل على إدارة وتنفيذ المشروع على أن تنتهى المرحلة الأولى فى ٢٠١١/٦/٣٠ والمرحلة الثانية فى ٢٠١٤/٦/٣٠ . وقد نجحت المبادرة فى توفير ١٣ ألف فرصة عمل دائم ومؤقت لمواطنين فقراء ، إلا أن المبادرة كان ينقصها بعض البرامج التى تخدم تنمية الأنشطة الإقتصادية الموجودة بكل قرية وتنويع تلك الأنشطة لتتناسب مع طبيعة كل بيئة وثقافتها كى يؤدى إلى الحد من ظاهرة الفقر ويتطلب ذلك([1]) :

- وضع سياسات مناسبة لمساعدة المجتمعات الريفية لإكتشاف إمكانياتها ومواردها تمهيداً لإستغلال تلك الإمكانيات .
- إستهداف التنمية الذاتية ويتم ذلك بزيادة الميزة التنافسية للمجتمع الريفى الفقير من خلال الاعتماد على الموارد الطبيعية والإنتاجية والثقافية والإجتماعية والبيئية .
- تقليل الإعتماد على الحكومة المركزية والتوسع فى المشروعات الصغيرة

([1]) د. زينات محمد طبالة ، د. آيات محمد عبد العاطى ، «الإستهداف الجغرافى للحد من الفقر بمحافظات جمهورية مصر العربية» ، دراسة غير منشورة ، ٢٠١٢ ، ص٢٠ – ٢٤ .

والمتناهية الصغر .

- الإلتزام الحكومى بتدريب وتأهيل الشباب سكان المجتمعات الفقيرة لسوق العمل .
- تمكين منتجات المجتمع الريفى من النفاذ إلى الأسواق بسعر عادل وإجبار المؤسسات المالية الكبرى على إعادة إستثمار جزء من أرباحها فى مشروعات جديدة تدعم تنمية الريف إقتصادياً .

٢/٣- مدى فاعلية السياسة المالية فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر :

تعتمد فاعلية السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادى على كل من النفقات العامة والإيرادات العامة ، وذلك للتأثير فى حجم الدخل ومحاصرة البطالة وتحقيق الإستقرار للأسعار ومكافحة التضخم وهذا ما سيتم تناوله .

١/٢/٣- النفقات العامة وأثرها على تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر

للتعرف على مدى قصور أو نجاح النفقات العامة فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر ، سوف نعرض تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٤) وأثرها على مكونات الإستقرار الإقتصادى ، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

الفترة	حجم الإنفاق (مليار جنيه)	معدل البطالة %	معدل التضخم %	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٤	٥٦.٢	%١١	%٩	%٤
١٩٩٦	٦٣.٨	%٩.٦	%٧.٣	%٥
١٩٩٨	٧٠.٧	%٨.٢	%٤.٣	%٥.٧
٢٠٠٠	٨٨.٦	%٩	%٢.٩	%٦.٨
٢٠٠٢	١٠١	%١٠.٢	%٢.٧	%٣.٢
٢٠٠٤	١٤٦	%١٠.٣	%١٦.٣	%٤.١
٢٠٠٦	٢٠٧.٨	%١٠	%٧.٢	%٦.٨
٢٠٠٨	٢٨٢.٣	%٩	%١٩.١	%٧.٢
٢٠١٠	٣٦٦	%٩	%١١.١	%٥.١
٢٠١٢	٤٧١	%١٢.٥	%٧.٢	%٢.٢
٢٠١٤	٧٠١.٥	%١٣.٣	%١٠.١	%٢.٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد متفرقة .

وبقراءة الجدول رقم (٤) يتضح أنه بالرغم من الزيادة المطردة فى حجم الإنفاق العام خلال عشرين عاماً ، إلا أن هذه الزيادة لم تنجح فى التأثير الإيجابى فى مكونات الإستقرار الإقتصادى ، حيث ظلت معدلات البطالة مرتفعة طوال الفترة السابقة بل أنها عندما تنخفض بمعدل بسيط تعاود الإرتفاع مرة أخرى . أما معدل التضخم فإنه إنخفض بشكل طفيف لفترة بسيطة ثم عاود الإرتفاع بشكل متزايد فى السنوات الأخيرة وخاصة بعد تعويم الجنيه المصرى فى ٢٠٠٣ وإعادة تحرير سعره مرة أخرى فى ٢٠١٦ . والسؤال الأهم الآن الذى يجب العمل على الإجابة عليه هو كيف

يمكن إستخدام النفقات العامة فى مصر بصورة تحقق الإستقرار الإقتصادى عن طريق زيادة معدلات الدخل الحقيقى ومحاصرة البطالة وإستقرار الأسعار.

وللإجابة على هذا السؤال سوف نتناول دور النفقات العامة فى زيادة معدلات الدخل الحقيقى ، ومحاصرة البطالة ، وتحقيق الإستقرار فى الأسعار ومكافحة التضخم وذلك على النحو التالى :

أولاً : دور الإنفاق العام فى زيادة معدلات الدخل الحقيقى :-

تسيطر على أوجه الإنفاق العام فى الموازنة العامة للدولة ثلاثة بنود فقط : هى الأجور والدعم وخدمة الدين العام ، حيث مثلت أكثر من ٨٠% من إجمالى النفقات فى الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) .

ونجد أنه بعد تقليل نسب البنود الثلاثة السابقة لمصلحة الإنفاق الإستثمارى ، سوف تتحقق للدولة وفرة فى الموارد المالية لتتمكن من إستخدامها فى العمل على زيادة الدخل الحقيقى عن طريق التأثير فى عدة عوامل منها([1]) : التوسع فى إستخدام الأفرد لـ I C T وذلك للتمكين من تبادل الخبرات والتعلُم والتجارة ونشر المعلومات ، والتوسع فى الإنفاق على التعليم الفنى وتدريب العمالة المصرية ، وتخصيص نسبة معقولة من الإنفاق الحكومى على الصحة والتعليم ، وزيادة التحويلات للأسر الفقيرة ، ومعالجة خلل سوق العمل بزيادة تدريب وتأهيل الشباب ، فضلاً عن ضرورة التعامل مع العمالة ذات الأجور المنخفضة . ويتضح أن كل العوامل السابقة تسعى إلى الحفاظ على معظم الكفاءات وضمان حد أدنى للأجر المناسب للعامل وكل ذلك لن يتحقق إلا بإستخدام النفقات العامة لتحقيق الإستقرار فى

([1]) (I C T) وهى إختصار لـ Information and Communication Technology وهى تعنى دمج تكنولوجيا تجهيز وتجميع وتخزين وإسترجاع المعلومات مع تكنولوجيا الإتصالات الخاصة بنقل المعلومات إلى المستفيدين منها .
يراجع فى ذلك :
د. مجدى الشوربجى ، «أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على النمو الإقتصادى فى الدول العربية» ، بحث غير منشور ، ٢٠١١ ، ص٣١ .

الأسعار ، والتوسع فى مشروعات ذات الإعتماد المتزايد على الأيدى العاملة المصرية.

ثانياً : دور الإنفاق العام فى محاصرة البطالة :

تلاحظ أن زيادة الإنفاق العام بهدف زيادة الدخل الكلى هى وسيلة مثلى لمحاصرة البطالة وزيادة التوظف([1]) ويتضح ذلك على النحو التالى :

– الإنفاق العام المنتج الموجه إلى قطاعات الزراعة والتصنيع الزراعى الذى إستوعب ٢٥.٨% من قوة العمل فى ٢٠١٥ من شأنه أن يزيد من فرص العمل ويقلل معدلات الفقر .

– إرتباط إنخفاض معدل البطالة بصورة كبيرة بالإنفاق العام الهادف إلى دعم نمو المشروعات الإنتاجية المتنوعة كقطاعات التصنيع غير البترولية والزراعة والترفيه ... إلخ . فقد إنخفض معدل البطالة فى مصر إلى ١١.٩% فى نهاية عام ٢٠١٤ بعد أن وصل فى نهاية عام ٢٠١٣ إلى ١٣.٤% . ويرجع هذا الإنخفاض إلى النمو فى القطاعات الإقتصادية المتنوعة السابقة .

ثالثاً : دور الإنفاق العام فى إستقرار الأسعار :

إن التغير فى سعر صرف العملات الأجنبية عامة والدولار خاصة له أثر كبير على الثقة فى العملة الوطنية وتأثير أكبر على المستوى العام للأسعار لذلك يجب مراعاة :

– إستخدام النفقات العامة لدعم المنتج المصرى عن طريق التوسع فى شراء المنتجات المصرية حتى مع إرتفاع تكلفتها بجانب الإنفاق لزيادة الحوافز الإنتاجية لدى المنتج المصرى مثل تسهيل منح القروض له أو تأجيل إلتزاماته المالية تجاه

([1]) تقرير التنافسية ، رقم ٩ مرجع سابق ، ص٤٦ .

الدولة([1]) .

– يجب أن يراجع الإنفاق على دعم الصادرات المصرية بشكل دورى ، حيث أن معظم السلع المصدرة تتركز فى إتجاه المواد الخام . وهى أيضاً تتركز فى نطاق جغرافى محدود فى بعض الدول الأوروبية والعربية . ومعظم الأسواق فى هذه الدول تعطى الأولوية للجودة على حساب السعر . وبذلك فإن المنتجات المصرية لديها فرص تنافسية ضعيفة ، حيث أن تخفيض قيمة الجنيه ودعم الصادرات فى تلك الحالة لن يؤدى إلى زيادة قيمة الصادرات المصرية حتى وإن حدث زيادة فى كميتها وذلك لإحتمالية لجوء المنافسين لنفس السياسات .

رابعاً : دور الإنفاق العام فى مكافحة التضخم :

حيث أن العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم هى علاقة طردية ، فزيادة الإنفاق العام لمواجهة الإرتفاع فى الأسعار والأجور ونفقات المعيشة سيؤدى إلى مزيد من الضغوط التضخمية على الإقتصاد المصرى لأنه سيزيد من تدهور الجنيه المصرى .

وعادة ما يتم إستخدام النفقات العامة للتوزيع العادل للدخل ودعم النفقات الإستثمارية لزيادة تنافسية المنتجات المصرية . وبالتالى فعلى الحكومة المصرية الإعتماد على الإنفاق العام لعلاج الضغوط التضخمية التى تهدد الإقتصاد المصرى وذلك عن طريق : مراجعة تخصيص النفقات فى موازنات المحافظات المصرية ، ومعالجة ضعف تقدير الموازنة العامة لمتطلبات القطاعات المختلفة ، وتحديد سقف للإنفاق العام فى الموازنة العامة ، فضلاً عن زيادة الإنفاق العام على الإستثمارات العامة .

وقد تم اتخاذ عدة إجراءات لعلاج مشكلة تزايد النفقات العامة **وأول** تلك

([1]) تقرير التنافسية ، رقم ١٠ مرجع سابق ، ص٤٦ .

الإجراءات تتمثل فى تصحيح منظومة الدعم فى الموازنة العامة للدولة وخاصة دعم منتجات الطاقة والسلع التموينية . **وثانيها** : تحسين عوائد ملكية الدولة وذلك من خلال مشاركة الدولة للقطاع الخاص فى إستغلال الثروة المعدنية من المناجم والمحاجر لتحقيق عائد إقتصادى أعلى بما يضمن تحقيق فوائض مالية تضاف للموازنة . **وثالثها** : إعادة النظر فى برنامج دعم الصادرات وذلك من خلال إستهداف صادرات المنتجات الصناعية القادرة على المنافسة العالمية . **ورابعها** : تطوير إدارة النظام الضريبى المصرى من خلال رفع كفاءة المصالح الإيرادية . **وخامسها** : مراجعة الدعم الإقتصادى وذلك بتصفية الواحدات الخاسرة أو تفعيل الإدارة التجارية وتوقف الدولة عن الدخول فى الأنشطة الإقتصادية التى يستطيع القطاع الخاص النجاح فيها . **وسادسها** : إعادة هيكلة نظام الأجور وحتى مع الجدل الذى أثاره قانون الخدمة المدنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ فيمكن البناء على ما به من جدول للأجور والتخلص من الأسلوب الذى تنتهجه الدولة فى تمييز بعض الوظائف على حساب أخرى ، وذلك بإجراء تعديل على القانون ولائحته التنفيذية مع ضرورة أن يواكب ذلك تطبيق صارم للحد الأقصى للدخل بحيث يرتبط بالحد الأدنى للأجر الوظيفى كأن يصل الحد الأقصى إلى ٢٠ ضعف الحد الأدنى . وفيما يلى تطور الإنفاق العام المصرى على القطاعات والمجالات المختلفة كما يوضحه الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

القيمة بالمليار جنيه (بالأسعار الجارية)

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤
الإنفاق العام	١١٥.٥	١٤٥.٩	٢٠٧.٨	٢٨٢.٢	٣٦٥.٩	٤٧٠.٩	٧٠١.٥

الإنفاق العام على التعليم	٢.٤	٢٤.٦	٢٥.٦	٣٣.٧	٤١.٦	٥٣.٩	٨٠.٨
الإنفاق العام على الصحة	٥.٨	٦.٥	٩.٦	١٣.١	١٧.٣	٢٢.٤	٣٢.٧
الإنفاق العام على المشتريات من السلع والخدمات	٨.٦	٩.٣	١٤.٤	١٨.٤	٢٨	٢٦.٨	٢٧.٢
الإنفاق على بند الدعم والمزايا الإجتماعية	٢٦.٣	٤٤.٧	٦٨.٨	٩٢.٣	١٠٢.٩	١٥٠.١	٢٢٨.٥

المصدر : وزارة المالية ، الحساب الختامى أعداد متفرقة .

والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أعداد متفرقة .

٢/٢/٣- الإيرادات العامة وأثرها على مكونات الإستقرار الإقتصادى :

للتعرف على مدى قصور أو نجاح الإيرادات العامة فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر ، سوف نعرض تطور الإيرادات العامة المصرية وأثرها على مكونات الإستقرار الإقتصادى خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٤) وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

الفترة	الإيرادات العامة (مليار جنيه)	معدل البطالة	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٤	٥٢.٥	%١١	%٩	%٤
١٩٩٦	٦٠.٨	%٩.٦	%٧.٣	%٥
١٩٩٨	٦٨	%٨.٢	%٤.٣	%٥.٧
٢٠٠٠	٧٥.٣	%٩	%٢.٩	%٦.١
٢٠٠٢	٧٨.٤	%١٠.٢	%٢.٧	%٣.٢
٢٠٠٤	١٠٢	%١٠.٣	%١٦.٣	%٤.١
٢٠٠٦	١٥١.٣	%١٠	%٧.٢	%٦.٨
٢٠٠٨	٢٢١.٤	%٩	%١٩.١	%٧.٢

٢٠١٠	٢٦٨.١	%٩	%١١.١	%٥.١
٢٠١٢	٣٠٣.٦	%١٢.٥	%٧.٢	%٢.٢
٢٠١٤	٤٥٦.٧	%١٣.٣	%١٠.١	%٢.٥

المصدر : الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد متفرقة .

وبقراءة الجدول السابق يتضح أنه بالرغم من الزيادة المطردة فى الإيرادات العامة ، إلا أنها لا تظهر وجود إنتعاش فى النشاط الإقتصادى فى مصر ، ويرجع ذلك للزيادة المستمرة فى معدل البطالة والتى تعد دليل على تراجع النشاط الإقتصادى خاصة تراجع الإستثمار المحلى والخارجى عن دوره فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى . فحتى مع حدوث طفرة فى حجم الإيرادات ما بين عامى ٢٠١٢/٢٠١٤ ، إلا أن هذه الطفرة قابلها زيادة فى معدل التضخم وزيادة كبيرة فى معدل البطالة وانخفاض أكبر فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مما يعنى ضرورة مراجعة آلية الاعتماد على الإيرادات العامة للمساعدة فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى .

ولما كان إرتفاع الإيرادات العامة والتى يأتى أغلبها من الضرائب وخاصة المباشرة منها والدين العام المحلى ، فإننا سوف نعرض لدور كل من الضرائب والدين العام فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر وعلاج عجز الموازنة المزمن لتحقيق الإستقرار الإقتصادى .

أولاً : دور الضرائب فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر :

يمكن للضرائب أن تلعب دوراً إيجابياً فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى من خلال :

أ- **الدمج :** ويقصد به الدمج بين المصالح الضريبية كأحد آليات إصلاح المؤسسة الضريبية المصرية مثل دمج مصلحة الضرائب العامة بمصلحة الضرائب

على المبيعات . وظل هذا الدمج صورياً على الورق حتى بداية عام ٢٠١٦ . وإذا كان لدى الإدارة الضريبية نية لإصلاح القصور فى أداء المؤسسة الضريبية ، فإن الدمج الفعلى للمؤسسات الضريبية وخاصة دمج مصلحة الجمارك إلى مصلحة الضرائب العامة سوف يحقق تكاملاً فى السياسات الضريبية ويدعم زيادة الإيرادات العامة وتحقيق الإستقرار الإقتصادى .

ب- تغيير السياسة الضريبية : ويقصد بها تلك السياسة التى تحابى الأغنياء على حساب الفقراء ، ويتم ذلك عن طريق زيادة معدل الضريبة على الشرائح ذات الدخول المرتفعة بنسبة لا تقل عن ٤٠% ومراجعة حد الإعفاء الذى وصل إلى ٦.٥ ألف جنيه للشخص وربطه بمعدل التضخم([1]) .

جـ- تغيير أسلوب الربط والتحصيل : وذلك لمواجهة ضعف الحصيلة الضريبية ، حيث أنه بالرغم من إرتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة من ٥٧% عام ٢٠١٢ إلى ٦٦% عام ٢٠١٤ بواقع ٢٩٠ مليار جنيه من أصل إيرادات عامة تقدر بـ ٤٢٢ مليار جنيه ، إلا أن الإيرادات الضريبية تحتاج إلى تغيير أسلوب الربط والتحصيل بحيث يتم رفع تلك الإيرادات الضريبية لأن نسبتها مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى تصل إلى حوالى ١٥% فى أغلب السنوات .

د- شمول فكرة الربط الشبكى : ويقصد بها ضرورة الربط الشبكى بين مصلحة الضرائب والشركات لتسهيل تعامل الشركات مع المصلحة ، ولن يصب هذا المسعى فى مصلحة الحصيلة الضريبية ما لم يسبقه ربط فعلى بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من طرف ومصلحة الضرائب من طرف آخر ، لرصد كافة الأنشطة التى يمكن إخضاعها للضريبة بشكل حقيقى لمواجهة التهرب

([1]) ففى نهاية عام ٢٠١٥ تراجع الحد الأقصى للضريبة على الدخل من ٢٥% إلى ٢٢.٥% ، كما تم وقف العمل بالضريبة المؤقتة التى فرضت على الأغنياء لسنة واحدة وكانت بنسبة ٥% على من تخطى دخله السنوى مليون جنيه .

الضريبى والمساعدة على إدخال نسبة أكبر من القطاع الغير رسمى .

هـ- إعادة النظر فى الإعتماد على الإقرار الضريبى بشكل منفرد كوسيلة لربط الضريبة : ويرجع ذلك لتفادى التهرب الضريبى ، حيث تلقت مصلحة الضرائب فى عام ٢٠١٥ حوالى ٢.٥ مليون إقرار ضريبى فقط من أصل ٦.٥ مليون إقرار ، ويعنى ذلك أن نسبة ما تم توريده يقرب من ٥٠% من الإيرادات الضريبية المستحقة مما يؤكد عدم جدوى الإعتماد على الإقرار الضريبى منفرداً لتقدير الوعاء الضريبى .

و- التكامل بين مؤسسات الدولة : يترتب على التكامل بين مؤسسات الدولة السيطرة على حركة تجارة السلع فى السوق .

ثانياً : دور الدين العام فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر :

يترتب على اللجوء إلى الدين العام الكثير من الأزمات التى تعرقل تحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر ولتجاوز تلك الأزمات لابد من إنتهاج مجموعة الحلول التالية :

١- عدم اللجوء للدين العام إلا فى حالة الضرورة القصوى وذلك بهدف تقليل التكاليف الإقتصادية والنفسية ، وخفض معدلات التضخم .

٢- إيجاد طرق بديلة للتخلص من التركة الثقيلة للدين العام . ومن تلك الطرق مبادلة الدين بالملكية أو بالدين إلا أن الآليات والحوافز لتنفيذ تلك الصيغ ما تزال غير كافية .

ثالثاً : علاج عجز الموازنة المزمن لتحقيق الإستقرار الإقتصادى فى مصر :

يترتب على علاج عجز الموازنة إستعادة الثقة فى الإقتصاد القومى وفى قدرته على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية . وقد قامت الحكومة المصرية

بإتخاذ بعض الحلول غير الفعالة لعلاج عجز الموازنة تمثلت فى :-

- نقل تبعية بنك الإستثمار القومى إلى وزارة المالية بدلاً من وزارة التخطيط بالمخالفة لقانون بنك الإستثمار القومى ، وهو إجراء شكلى الغرض منه تخفيض الديون شكلياً بتبعية الدائن (بنك الإستثمار القومى) للمدين (وزارة المالية) .

- إتباع نظام الموازنة بدلاً من نظام الرصيد التراكمى فى إدارة التأمينات الإجتماعية ، حيث يقوم نظام الرصيد التراكمى على إستغلال هيئة التأمينات الإجتماعية وتحصيلها حصص الإشتراك فى التأمين من العاملين وأصحاب الأعمال واستثمارها ثم دفع المعاشات من حصيلة الإشتراكات وعائد الإستثمار . ونظراً لأن المبالغ المحصلة تكون عادة أكبر من التأمينات والمعاشات المدفوعة ، فإن الفائض يتراكم من سنة لأخرى يتم إقراض الجزء الأكبر منه للحكومة والهيئات العامة الإقتصادية بواسطة بنك الإستثمار ويدخل فى إطار الدين العام . ولقد فكرت الحكومة فى سبيل إدارتها للدين العام فى التخلص من ديون هيئة التأمينات فطرحت فكرة نظام الموازنة السنوية([1]) .

ونتيجة الحلول الغير الفعالة السابقة يجب إتباع عدد من السياسات لمواجهة عجز الموازنة وتحقيق الإستقرار الإقتصادى ، ومن أهم تلك السياسات والإجراءات هى تمويل الإنفاق الإستثمارى بالضرائب وزيادة الإيرادات غير الضريبية .

أ- تمويل الإنفاق الإستثمارى بالضرائب :

([1]) يقضى فكرة نظام الموازنة السنوية بإزالة ديون التأمينات من الدين العام على أن تظهر الإشتراكات المحصلة من جانب الموارد بالموازنة العامة للدولة مقابل أن تتعهد الحكومة بسداد المعاشات السنوية . ويظهر ذلك ضمن النفقات العامة فى الموازنة وبذلك تحرم التأمينات من فوائدها على الرصيد التراكمى الذى كان يمثل دخلاً لمساندة الإشتراكات فى دفع المعاشات .
يراجع فى ذلك :
د. محمد عبد الحليم عمر ، «الدين العام – المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر» ، مرجع سابق ، ص١٨ .

يترتب على النظام الضريبى المصرى المزيد من الإثراء لقلة من الأغنياء على حساب الأغلبية من الفقراء . وبالتالى فإن الدولة مطالبة بمزيد من الإعتماد على بعض الإجراءات الضريبية لتعبئة المزيد من الموارد المالية لتوجيهها إلى أوجه الإستثمار المختلفة لتحقيق العدالة فى توزيع الثروة بين الطبقات المختلفة ، ولتحقيق السلام الإجتماعى ومن ثم تحقيق الإستقرار الإقتصادى ومن أهم تلك الإجراءات الضريبية هى :

١- **دمج المؤسسات الضريبية** : ويتم ذلك بهدف تحقيق التكامل بين السياسات الضريبية ولمزيد من إحكام السيطرة على كبار الرأسماليين لسد طريق التهرب الضريبى أمامهم وتحصيل المتأخرات الضريبية . ويترتب على دمج المؤسسات الضريبية تحقيق عدة أهداف منها : الحصر السليم للمجتمع الضريبى والتمكن من تحصيل المتآخرات الضريبية وتنشيط حصيلة الإيرادات الضريبية . ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال : التنسيق بين أجهزة الدولة للوقوف على القدرة التمويلية للممولين ، وتنظيم برنامج للحوافز فى حالة السداد ، والنهوض بالمصالح الإيرادية بالتوسع فى إستخدام التكنولوجيا فى أنشطتها ، ووضع برامج تدريبية للعاملين بها ، ووضع قانون موحد للإجراءات الضريبية ، فضلاً عن التمكن من تحصيل المتأخرات الضريبية وتنشيط حصيلة الإيرادات الضريبية .

٢- **إستحداث نظام تأمينى** : يهدف استحداث نظام تأمينى إلى تشجيع العاملين فى القطاع غير الرسمى على الإشتراك فيه وبالتالى إخضاع هذا القطاع للضريبة .

٣- **فرض ضريبة إعتيادية على القطاع غير الرسمى** : وذلك بعد رفع حد الإعفاء الشخصى بما يتناسب مع الظروف الإقتصادية والمساواة فى المعاملة بين

المشروعات الصغيرة بصرف النظر عن مصدر تمويلها .

٤- **إعادة حصر وتقييم العقارات بشكل دورى** ورصد تعدد الملكية والتباين فى المواقع الجغرافية لإخضاع كافة الممتلكات للضريبة العقارية وإعفاء المسكن الخاص .

٥- **التحول من الضريبة على المبيعات** إلى تطبيق ضريبة بمعدل موحد على القيمة المضافة على السلع المنتجة محلياً والمستوردة ، مع ضرورة إعفاء بعض المجموعات الإستهلاكية اللازمة لمحدودى الدخل([1]) .

ب- زيادة الإيرادات غير الضريبية :

ويتم ذلك عن طريق زيادة أسعار كل من الطاقة ، وخدمة التعليم ، واستغلال المحاجر .

١- **زيادة أسعار الطاقة** : سياسات دعم الطاقة للقطاعات الصناعية كثيفة إستخدام الطاقة قد نتج عنها حصول ١% من إجمالى الوحدات الصناعية على ٦٥% من مجمل إستهلاك الطاقة الصناعية وهى قطاعات الحديد والصلب ، والأسمنت ، والألومنيوم ، والأسمدة ، والأغذية ، والمنسوجات فهذه القطاعات الست تحصل على طاقة مدعومة رغم أنها تبيع معظم منتجاتها فى السوق المحلى بأسعار تقارب الأسعار العالمية . لذلك يجب أن تحصل تلك الصناعات على الطاقة بأسعار التكلفة مضاف إليها هامش ربح لمنع إهدار الطاقة ، لتستطيع الدولة تلبية إحتياجات القطاعات الأخرى من الطاقة([2]) .

ويجب فرض العقوبات اللازمة لتحجيم ومنع عمليات سرقة الطاقة ، وأيضاً تقسيم المستهلكين للكهرباء إلى شرائح تدعم منها الشريحة ذات الدخل المنخفض

([1]) شهد عام ٢٠١٦ تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ليخضع تداول السلع والخدمات بشكل كامل للضريبة فى ظل سوق يحتاج إلى إجراءات تشجع على الإلتزام بغستخدام الفواتير .
([2]) تقرير التنافسية العاشر ، المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، مرجع سابق ، ص٨٠ .

والاستهلاك الأقل للطاقة ، وتباع الطاقة للشرائح الأعلى بسعر عادل مع هامش ربح مناسب . وعدم الخلط بين الإستهلاك المنزلى والتجارى للطاقة .

٢- **زيادة أسعار خدمة التعليم** : ويتم ذلك فى بعض المراحل ، وإلغاء البعض منها مثل إلغاء التعليم الثانوى التجارى وتوجيه الإهتمام إلى التعليم الفنى والصناعى وتحفيز القطاع الخاص للإشتراك فى تدريب وتأهيل الطلبة لسوق العمل ، ووضع إستراتيجية لتواصل القيادات التعليمية مع أولياء الأمور والقطاع الخاص لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتطوير العملية التعليمية .

٣- **زيادة رسوم إستغلال المحاجر والمناجم** . وهذا الرسم يُعَّد وسيلة هامة لكسر إحتكار الأسعار من قبل شركات الأسمنت والحديد والتى تبيع منتجاتها فى السوق المصرى بالأسعار العالمية ، ويجب أن تواجه أى محاولة من تلك الشركات لرفع سعر منتجاتها بالتوسع فى الإستيراد من الخارج بأسعار أقل .

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية :

١. **د. أحمد جامع** ، النظرية الإقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢. **د. أحمد السيد النجار** ، « نحو برنامج إقتصادى لمصر الثورة » ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠١٢ .

٣. _____ ، «عدالة الموازنة العامة للدولة – موازنة ٢٠١٠/٢٠١١» ، مطبوعات المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، ٢٠١٠ .

٤. **د. أحمد جمال الدين موسى** ، «النظريات والنظم النقدية والمصرفية» ، ٢٠٠٣ ، بدون ناشر .

٥. **د. أحمد حلمى عبد اللطيف** ، « وظيفة الدولة فى الإقتصاد المعاصر » ، رسالة دكتوراه ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨.

٦. **د. أحمد علام** ، « المالية العامة – المفاهيم والتحليل الإقتصادى والتطبيق » ، مكتبة الوفاء ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢.

٧. **إسراء عادل الحسينى** ، « العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الإقتصادى – دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصرى » ، رسالة دكتوراه ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ .

٨. **د. إسماعيل عبد الرحيم شلبى** ، « الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وموقف المنهج الإسلامى منها » ، دار ناس للطباعة ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٩. **د. السيد عبد المولى** ، «المالية العامة» ، دراسة الإقتصاد العام ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٧.

١٠. **د. السيد عطية عبد الواحد** ، «الإتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر» ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر .

١١. _____ ، «مبادىء وإقتصاديات النفقات العامة» ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ..

١٢. **د. إيهاب محمد يونس** ، « نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر» ، مجلة النهضة ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثانى ، أبريل ٢٠١٢ .

١٣. **بارى سيجل** ، «النقود والبنوك والإقتصاد» ، الطبعة العربية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ .

١٤. **د. باهر عتلم** ، د. سامى السيد ، «المالية العامة ودور القطاع العام فى تحقيق الرفاهية الإقتصادية» ، بدون ناشر ، ٢٠٠٥ .

١٥. **د. باهر عتلم وآخرون** ، «قضايا السياسة المالية فى مصر – الهيكل الضريبى والدعم والدين العام» ، بحث غير منشور ، مطبوعات مركز شركاء التنمية ، ٢٠١٣.

١٦. **جون ل . سايتنز** ، «السياسات التنموية – مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية» ، ترجمة د. سمير حمارنة ، ١٩٩٠ .

١٧. **د. حازم الببلاوى** ، « دور الدولة فى الإقتصاد » ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨.

١٨. _____ ، «دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى» ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٩. **د. حامد عبد الحميد دراز** ، « مبادىء المالية العامة » ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ .

٢٠. _____ ، «مبادىء علم الإقتصاد العام» ، دار فارس العلمية ، ٢٠٠٩.

٢١. **د. حسين حسنى إبراهيم** ، «علاقة السياسة البيئية بالتجارة الدولية» ، المجلة العلمية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، السنة السادسة العدد الرابع ، ١٩٩٤.

٢٢. **د. حمدى أحمد العنانى** ، « إقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة فى إتجاهات الإصلاح المالى والإقتصادى » ، الجزء الأول – الإطار النظرى ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٢ .

٢٣. **د. زينات محمد طبالة ، د. آيات محمد عبد العاطى** ، «الإستهداف الجغرافى للحد من الفقر بمحافظات جمهورية مصر العربية» ، دراسة غير منشورة ، ٢٠١٢ ، ص٢٠ – ٢٤ .

٢٤. **د. زينب حسن عوض الله** ، «مبادىء علم الإقتصاد» ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

٢٥. **سارة بهاء حامد النشار** ، « الدين العام المحلى والإدارة الإقتصادية الكلية فى مصر » ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩.

٢٦. **د. سعيد النجار** ، « نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادى » ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١.

٢٧. **د. سلوى سليمان** ، «السياسة الإقتصادية» ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣.

٢٨. **د. سمير أبو الفتوح صالح** ، «تحديث مصر لمواجهة تحديات العولمة» ، المؤتمر السنوى لكلية الحقوق جامعة المنصورة السادس ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

٢٩. **د. سهير محمد السيد حسن ، د. سيد على طه** ، «محاضرات فى إقتصاديات الموارد والتطور الإقتصادى» ، الخولى للطباعة ، ٢٠١٣.

٣٠. **د. سهير معتوق & د. أمينة عز الدين** ، « المالية العامة » ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٣١. **د. صفوت عبد السلام عوض الله** ، «الآثار الإقتصادية للعولمة على القطاع المصرفى المصرى» ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣.

٣٢. **عادل محمد أحمد المهدى** ، «قياس كفاءة إستخدام القروض الخارجية بالتطبيق على بعض قطاعات الإقتصاد المصرى» ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ١٩٨٩ .

٣٣. **د. عاطف وليم إندراوس** ، « الإقتصاد المالى العام فى ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة » ، دار الفكر الجامعى الإسكندرية ، ٢٠١٢.

٣٤. **د. عبد الخالق فاروق** ، «إقتصاديات الفساد فى مصر» ، مكتبة الأسرة ، ٢٠١٢.

٣٥. **د. عبد الستار عبد الحميد سلمى** ، « حدود تدخل الدولة فى المجال الإقتصادى فى ظل إقتصاد السوق » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

٣٦. **عبد الفتاح الجبالى** ، «السياسة الضريبية والعدالة الإجتماعية فى مصر» ، مطبوعات المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، ٢٠١٤.

٣٧. **د. عبد الله الصعيدى** ، « رأس المال البشرى وعلاقته برأس المال المادى » ، دراسة منشورة فى مجلة الأمن والقانون ، كلية شرطة دبى ، العدد ٢ يولية ١٩٩٣.

٣٨. _____ ، «دراسة فى بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلى» ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨.

٣٩. _____ ، «علم المالية العامة» ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

٤٠. **د. فاروق عبد الخالق** ، مأزق الإقتصاد المصرى ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣.

٤١. **د. فتحى عطية السيد مصطفى** ، الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة فى مصر ، بدون ناشر ، ٢٠١٢.

٤٢. **د. مجدى الشوربجى** ، «أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على النمو الإقتصادى فى الدول العربية» ، بحث غير منشور ، ٢٠١١.

٤٣. **د. محمد البنا** ، « إقتصاديات المالية العامة – مدخل حديث » ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، ٢٠٠٩.

٤٤. **د. محمد السيد عبد السلام** ، «الأمن الغذائى لـ ٩٠ مليونا عام ٢٠٢٠» ، الهيئة العامة للكتاب ، الجزء الأول ، ٢٠٠٧.

٤٥. **د. محمد حافظ الرهوان** ، «مبادىء علم الإقتصاد» ، دار أبو المجد ، ٢٠٠٨.

٤٦. **د. محمد سيد عابد** ، التجارة الدولية ، بدون ناشر ، ١٩٩٨.

٤٧. **د. محمد صديق نفادى** ، « قياس أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادى فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٤٥٥ – ٤٥٦ م يوليو – أكتوبر ، ١٩٩٩.

٤٨. **د. محمد عبد الحليم عمر** ، «الدين العام – المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر» ، بحث مقدم إلى ندوة « إدارة الدين العام » ،

مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى ، جامعة الأزهر ، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣.

٤٩. **د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. ايمان عطية ناصف** ، «التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية» ، ٢٠٠٤.

٥٠. **د. محمود حسن حسنى** ، « سياسة إدارة دين مصر الخارجى فى ضوء منهج الإستيعاب الكلى » ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى – الإحصاء والتشريع ، العدد ٤٢٧ ، يناير ١٩٩٢.

٥١. **د. محمود رياض عطية** ، «موجز فى المالية العامة» ، دار المعارف ، ١٩٦٩.

٥٢. **د. مصطفى رشدى شيحه** ، «الإقتصاد العام للرفاهية» ، دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة نشر.

٥٣. **نهلة محمد عرفة** ، « دور السياسة المالية فى الإرتقاء بالتعليم الجامعى فى مصر فى ضوء معايير الجودة الشاملة» ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، ٢٠١٢ .

٥٤. **د. ياسر جاد الله** ، « التقلبات الإقتصادية ودورات الأعمال » ، جهاز نشر الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٧.

ثانياً باللغة الإنجليزية :

1. **Hansen (Alvin h.),** Fiscal policg and business cycles, w.w. Norton Company Imc., New York, 1941.
2. **Dutz, A,** «Unleashing India's Innovation», World Band Economy , 2007 and Values Research Center, «National

Competitiveness Report Armenia sowing The seeds of an Innovation Ecosystem», 2009 .

3. **Frederic S. Mishkin,** « The Economic of Money , Banking and Financial Markets » , Ninth Edition , PEARSON , Global Edition , 2009.
4. **IMF ,** World Economic Outlook , April , 2012.
5. **John Loizides & George Vam Voukas,** « Government Expenditure and Economic Growth : Evidence From Trivariate Casuality Testing », Journal of Applied Economics , Vol. V III, No, 1, May 2005.
6. **Joseph E. Stiglitz ,** Jose Antonio Ocampo & Others , « Stability With Growth », Oxford University, 2006.
7. **Seward , Thomas. A,** « The Impact of Taxes on Employment and Economic Growth in Industrialized Countries », MPRA paper No. 16574, University Library of Munich , Germany , 2008.
8. **Smith, Peter, and Jacklin Wahab,** « The Role of Public Finance in Economic Development », An Empirical Investigation, Economic Research Forum, working Paper No. 9508 , 1994.
9. **Stiglitz, J. E.,** « The Role of the State in Financial Markets », The World Bank A naval Conference on Developing Economics , The World Bank Washington , D.C., 1993 .
10. **William Easterly,** « Fiscal Deficits and Macroeconomic Per Formance in Developing Countries », The World Bank Research Observer , Vol 8 No. 2, July , 1993.
11. **World Bank ,** World Development Indicators, 2010.